

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

**تقرير الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات
عن عام ١٩٨٦**



الأمم المتحدة

المختصرات

تستخدم المختصرات التالية ، بما لم يتطلب السياق خلاف ذلك :

<u>الاسم المختصر</u>	<u>الاسم بالكامل</u>
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
لجنة المخدرات (أو اللجنة)	لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
اتفاقية سنة ١٩٦١	الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٦١
اتفاقية سنة ١٩٧١	اتفاقية المؤثرات العقلية الموقعة في فيينا بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧١
شعبة المخدرات (أو الشعبة)	شعبة المخدرات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة
الصدوق (أو الأونفداك)	صدوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير
الجمعية العامة	الجمعية العامة للأمم المتحدة
الانتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
المخدّر	كل مادة طبيعية أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٦١
بروتوكول سنة ١٩٧٢	البروتوكول المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، الموقع في جنيف في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٢
المؤثر العقلي	أي مؤثر طبيعي أو اصطناعي أو أي مادة طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١
الأمين العام	الأمين العام للأمم المتحدة

• للاطلاع على القائمة الكاملة للاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير (أنظر الوثيقة E/INCB/1985/1)

تسمية البلدان والأقاليم

ان الهيئة اذ تشير الى الكيانات السياسية ، انما تسترشد بالقواعد التي تحكم الاعراف المتبعة في الأمم المتحدة . ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الهيئة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في سنة ١٩٨٦

تعدّ التقارير التقنية التفصيلية الثلاثة التالية مكملة لهذا التقرير السنوي :

تقديرات الاحتياجات العالمية من المخدرات في سنة ١٩٨٧ (E/INCB/1986/2)

احصاءات عن المخدرات لسنة ١٩٨٥ (E/INCB/1986/3)

احصاءات عن المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٥ (E/INCB/1986/4)

• أما البيان المقارن بالتقديرات والاحصاءات الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٨٥ فلم ينشر في عام ١٩٨٦ .

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

Vienna International Centre
P.O. Box 500
Room F-0855
A-1400 Vienna, Austria

الهاتف : 26310
التملكس : 135612
برقيا : UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

**تقرير الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات
عن عام ١٩٨٦**



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٦

E/INCB/1986/1

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.86.XI.2

ISBN 92-1-648001-7

ISSN 0257-375X

00900P

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	١٠ - ١ تصدير
٣	٢٨ - ١١ نظرة عامة
٧	٢٨ - ٢٧ أشر تخفيض الموارد في اشتغال نظم المراقبة
٨	٥٩ - ٢٩ اشتغال نظام المراقبة الدولية للعقاقير
٨	٣٧ - ٢٩ المخدرات
١٠	٤٢ - ٣٨ طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية
١٢	٥٢ - ٤٣ المؤثرات العقلية
		السلائف والكيميائيات المعينة المستخدمة في الصناعة
١٤	٥٦ - ٥٣ غير المشروعة للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية
١٥	٥٩ - ٥٧ شبائحه للمواد الخاضعة للمراقبة
١٥	٧٧ - ٦٠ تدابير تعزيز المراقبة الدولية وتحسينها
٢٠	١٧٩ - ٧٨ تحليل الوضع العالمي
٢٠	٩٤ - ٧٩ الشرقان الأدنى والأوسط
٢١	٨٦ - ٨٥ أفغانستان
٢١	٨٨ - ٨٧ جمهورية ايران الاسلامية
٢٢	٩٢ - ٨٩ باكستان
٢٣	٩٣ تركيا
٢٣	٩٤ دول الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية
٢٣	١٠١ - ٩٥ جنوب آسيا
٢٣	٩٩ - ٩٥ الهند
٢٤	١٠٠ سري لانكا
٢٤	١٠١ نيبال
٢٤	١١٦ - ١٠٢ شرق وجنوب شرق آسيا
٢٥	١٠٨ - ١٠٥ بورما
٢٥	١١٢ - ١٠٩ تايلند
٢٦	١١٣ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦	١١٤ - ١١٥ اقليم هونغ كونغ
٢٧	١١٦ ماليزيا
٢٧	١١٧ - ١١٩ أوقيانيسيا
٢٧	١١٧ - ١١٨ استراليا
٢٧	١١٩ نيوزيلندا
٢٨	١٢٠ - ١٢٢ أوروبا
٢٨	١٢٠ - ١٢٤ أوروبا الشرقية
٢٩	١٢٥ - ١٢٢ أوروبا الغربية
٣٠	١٢٣ - ١٤٣ أمريكا الشمالية
٣٠	١٢٣ - ١٣٥ كندا
٣١	١٣٦ - ١٣٨ المكسيك
٣٢	١٣٩ - ١٤٣ الولايات المتحدة الأمريكية
٣٣	١٤٤ - ١٧٠ منطقة الكاريبي ، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية
٣٨	١٧١ - ١٧٩ افريقيا

تصدير

- ١ - الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي خليفة هيئتين لمراقبة العقاقير ، أنشئت أولهما بموجب معاهدة دولية منذ أكثر من نصف قرن . وهناك سلسلة من المعاهدات تفع على عاتق الهيئة مسؤوليات عديدة . فعليها أن "تعمل على قصر زراعة العقاقير ونتاجها وتصنيعها واستعمالها على الكميات الملائمة المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" . كما أن عليها أن تعمل "لمنع الممارسة غير المشروعة لزراعة المخدرات ونتاجها وتصنيعها والاتجار بها واستعمالها" . والهيئة منوط بها وهي تباشر مسؤوليتها ، أن تعمل بالتعاون مع الحكومات ، ومواصلة اجراء الحوار معها ، من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويتابع هذا الحوار من خلال مشاورات منتظمة ، وأحيانا من خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .
- ٢ - وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١) ، ويعملون بصفته الشخصية ، لا كممثلين لحكوماتهم^(٢) ، وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو الصيدلة بناء على ترشيح من منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء بناء على ترشيح من أعضاء في الأمم المتحدة وأطراف ليسوا أعضاء فيها .
- ٣ - وتتعاون الهيئة مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية بمراقبة العقاقير . وهذه الهيئات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، وإنما تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية . أما على مستوى الأمانة العامة ، فيجري هذا التعاون بين موظفي الهيئة من ناحية ، وموظفي شعبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من ناحية أخرى ، من أجل أداء مهامهم المتميزة والمتكاملة . ويعمل السيد وليام بغم ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، بموجب قرار من الأمين العام ، منسقا عاما لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمراقبة العقاقير .
- ٤ - وتقضي المعاهدات بأن تعد الهيئة تقارير سنوية عن أعمالها ، يتم فيها تحليل حالة مراقبة العقاقير على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة أولا بأول بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض أهداف الاتفاقيات للخطر . وعلى ضوء تطور الموقف ، تلفت الهيئة أنظار الحكومات الى نقاط الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقييد بأحكام المعاهدات ، وتتقدم أيضا باقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي على السواء .
- ٥ - وتنظم الهيئة ، بدعم من الصندوق ، حلقات دراسية وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير في البلدان النامية . ويتلقى هؤلاء الموظفون تدريبا يتصل بالاجراءات المحددة التي ينبغي أن تتخذها الحكومات لتنفيذ أحكام المعاهدات المتعلقة بتعاون الأطراف مع الهيئة . وعلاوة على ذلك ، يقوم عدد من الادارات الوطنية

بايفاد موظفين الى مقر الهيئة لتلقي التدريب . وتعتمزم الهيئة ، في حال توفّر الموارد ، تزويد الادارات الوطنية بدليل يسهل اضطلاعهم بمهام المراقبة .

٦ - وتبتّ الجمعية العامة في نفقات الهيئة وفقا للاتفاقيات (٣) ، التي تنص أيضا على أن يساهم الأطراف غير الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه النفقات . ومنذ عام ١٩٨٠ ، ظلت الموارد الوظيفية والمالية المتاحة للهيئة ثابتة حتى عام ١٩٨٦ ، حيث خفضت تخفيضا جوهريا نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة .

٧ - والهيئة واعية تماما لشدة الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة . لكن من واجبها أن تصرح بأن تخفيض مواردها في عام ١٩٨٦ حد ، بالضرورة ، من حجم النشاط الذي كان بإمكانها الاضطلاع به . فرغم انعقادها مرتين وفقا للولاية التي اناطتها بها اتفاقية سنة ١٩٦١ ، قلص طول دورتها بنسبة تقارب الـ ٥٠ في المائة ، وكانت نتيجة ذلك أنها لم تتمكن من اجراء دراسة متعمقة للأوضاع القائمة والمحملة التي يمكن أن تجعل تحقيق أهداف المعاهدات في خطر ، كما تعذر عليها ايفاد أي بعثات لتعزيز التقيد بهذه المعاهدات . وفوق ذلك ، لم تتمكن من استعراض مراقبة حركة المخدرات والمؤثرات العقلية الا في عجالة من الأمر . ثم أنها اضطرت في عام ١٩٨٦ الى الاضطلاع بجزء فقط من المسؤوليات التي ترتبها عليها اتفاقية سنة ١٩٧١ ، على نحو ما أوضح في مكان آخر من هذا التقرير .

٨ - وقد استعرضت الهيئة أولوياتها وقررت كيفية استخدام مواردها الوظيفية والمالية على أنجع وجه . وقررت أيضا تمويل يوم واحد من دورتها الخريفية بالتنازل عن بدل اقامة أعضائها وبالإستغناء عن خدمات الترجمة الفورية والمؤتمرات . كما وافقت على الاستغناء عن الترجمة التحريرية لبعض ورقات عملها ، وتخفيض وشائق دوراتها بما لا يقل عن ٣٥ في المائة ، وتقليص عدد ومدة جلسات لجنتها التي تدرس الاحتياجات الطبية من العقاقير .

٩ - وتكفل تقرير الهيئة السنوي في العادة أربعة تقارير تقنية مفصلة تقضي المعاهدات بإعدادها وتتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وتحليلات الهيئة لهذه المعلومات . وعناوين هذه التقارير موجودة في الصفحة الداخلية للغلاف الأمامي لهذا التقرير . ومن عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ ، قامت الهيئة بتبسيط وتوحيد طريقة عرض هذه المنشورات اللازمة لضمان سلامة سير الرقابة على الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وبين العاميين المذكورين خفضت تكاليف الاصدار السنوية بنحو ٥٠ في المائة . ثم اضطرت الهيئة ، بفعل استمرار الانخفاض في مواردها الاجمالية خلال عام ١٩٨٥ ، الى وقف نشر " البيان المقارن للتقديرات والاحصاءات الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٨٥ " . أما " احصاءات المؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٥ " فقد أمكن نشرها بفضل تبرع خاص من احدى الدول الأعضاء في الأونفداك .

١٠ - وقد أحدثت عدم كفاية الموارد ، بالفعل ، أثرا ضارا في نظام المراقبة الدولية للعقاقير . واذا استمر هذا الوضع أو تردى ، فقد يتعرض النظام كله للخطر .

نظرة عامة

١١ - تفتت اساءة استعمال العقاقير ، الطبيعية والاصطناعية على السواء ، باطراد خلال العقدين الماضيين . وهي الآن تؤثر ، عمليا ، في كل البلدان وتهدد كل قطاعات المجتمع ، وضمنها الشباب وحتى الأطفال . ويساء استعمال عقاقير متنوعة . ومن آن لآخر، يتغير العقار المفضل وطريقة تعاطي العقاقير . ولا مفر من أن يجتذب النمط المتبع عند جماعة من المتعاطين جماعات أخرى مثلها ، داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية . وبين العقاقير التي يساء استعمالها في الوقت الحاضر القنب والكوكايين والهيروين وعدة مؤشرات عقلية . وتتفاقم الأخطار الصحية بالتعاطي المتزامن لعقارين أو أكثر، مقترنة في كثير من الأحيان بالكحول والتبغ ، وباستخدام أساليب متزايدة الخطورة لتعاطي العقاقير . وثمة خطر جديد يتهدد المتعاطين الذين يتناولون العقاقير بالحقن - الوريدي فيتعرضون تعرضا كبيرا للإصابة المميتة بمتلازمة القصور المناعي المكتسب (الايدين).

١٢ - وحيثما زرعت العقاقير أو أنتجت أو أترج بها على نحو غير مشروع ، يكاد يكون من الحتمي أن يستتبع ذلك انتشار تعاطيها عند السكان المحليين . ولبضع سنوات خلت ، نشأت مشكلة خطيرة في بعض بلدان أمريكا الجنوبية ، حيث تنتج أوراق الكوكا ، عندما بدأ الشباب ، خصوصا في المراكز الحضرية ، بتدخين عجينة الكوكا مع التبغ و/أو القنب . وانتشر هذا النوع من اساءة استعمال الكوكايين انتشارا سريعا الى المناطق الريفية في البلدان المعنية ، ومنها الى مناطق أخرى . ففي الولايات المتحدة ، بدأ العديد من الشباب ، وخصوصا في المراكز الحضرية ، تدخين الكوكايين النقي ذي الهيئة البلورية ، الذي يسوّق الآن بكميات كبيرة وبأسعار متدنية نسبيا في الشارع ، حيث يعرف باسم "كراك" (crack) . ويساء استعمال مسحوق هيدروكلوريد الكوكايين منذ سنيين عديدة بالاستنشاق أو بالحقن . أما تدخين الكوكايين فبالغ الخطورة لأن المخدر يبلغ الدماغ خلال ثوان فيحدث انتشاءً حادا ، سرعان ما يختفي ويغفي بالمتعاطي الى استهلاك لا ينفك يزداد قسرا وبكميات متزايدة ، وينجم عنه ارتهان شديد يرتبط بنشاط اجرامي . وبين الأخطار الصحية فرط الاستثارية ، والاكتئاب ، والذهان الكبريائي (الزور) ، والهلوسة ، وربما أدت الى نوبات اختلاج ، بل الى الموت . وقد بدأ تعاطي الكوكايين ينتشر الى أنحاء أخرى من العالم . حيث يرجح وجود الاتجار بهذا العقار في شكله البلوري النقي ، أي عجينة الكوكا ، وحيث جرت عادة تدخينه . وتواجه بلدان عديدة تحديا يتمثل في اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لاحتواء ووقف هذا التعاطي المدمر . وتعطى الأولوية العليا لحملة الوقاية التي تستهدف الفئات الأشد تعرضا لهذا الخطر . فإذا جعل الأفراد الذين يمكن أن يغويهم تجريب المواد الخطرة على بيئته من الآثار المدمرة التي تحدثها هذه المواد ، فقد ينفر الكثيرون من هذا التصرف .

١٣ - وفي اعتقاد الهيئة أن بإمكان منظمة الصحة العالمية أن تقدم الى المجتمع الدولي مساعدة مطلوبة وأن أوانها ، بأن تعقد اجتماعا لفريق من الأشخاص المشهود لهم بسعة الدراية بشؤون تعاطي الكوكايين وآثاره ، يتولى تبيان أخطار تعاطي هذا العقار

بالحقن أو الاستنشاق أو التدخين ، ولا يناقش الآثار الضارة التي يحدثها في الجسم فقط ، وخصوصا في الدماغ ، بل كذلك في السلوك . ويمكن ، فوق ذلك ، أن يستعرض الفريق ما اكتسبته مختلف البلدان التي ابتليت بهذه المشكلة من خبرة في استحداث أساليب العلاج والوقاية . ويمكن أن يكون غرض الفريق صياغة تقريرين ، يتعلق أحدهما بالعلاج ويوجه في المقام الأول الى الحكومات والعاملين في الميدان الصحي . أما التقرير الآخر فيتعلق بالآثار الضارة التي تلحق بالمتعاطين ، ويفضل صياغته بلغة غير تقنية ، ليستخدمة الجمهور ، وليستخدم أيضا في حملات الوقاية .

١٤ - وقليل جدا ما هو معروف عن المدى الفعلي لانتشار تعاطي العقاقير وأنماطه ، والتغيرات التي تحصل في هذه الأنماط . ولذلك ، فإن الاستقصاءات الوبائية الدورية ضرورية لاستحداث برامج فعالة لتخفيض الطلب ، تستهدف الفئات الشديدة التعرض لهذا الخطر . وكما سبقت الملاحظة ، تتطلب دينامية التعاطي اليوم ، والسرعة التي تنتشر بها أنماطه ، توسيعا عاجلا للأبحاث الرامية الى زيادة فهم الأسباب الأصلية لاساءة استعمال العقاقير . وقد يكون لتخفيض العرض غير المشروع في أحد المجالات أثر ذو شأن ، لكنه أثر مؤقت ما لم يخف الطلب غير المشروع على العقاقير ، لأن القضاء على أحد مصادر العرض سيوازن ، ببساطة ، بالاعتماد على مصدر آخر .

١٥ - وتنجم عن تعاطي العقاقير في مواقع العمل خسائر كبيرة من حيث التغيب والانتاجية والحوادث . فمنعنا لهذا التعاطي ، وحفزا للمتعاطين على التماس العلاج ، أنشأ أرباب العمل في بعض البلدان لموظفيهم برامج اختبار للكشف عن تعاطيهم للعقاقير . ويركز على هذه البرامج بوجه خاص في المؤسسات التي يمكن أن يؤدي فيها التعاطي الى كوارث في مجال السلامة العامة .

١٦ - ويحصل الانتاج والصنع غير المشروعين للعقاقير في عدد متزايد من البلدان يقع في أنحاء عديدة من العالم . وهذه الأنشطة غير المشروعة تمويلها وتضع أفكارها منظمات إجرامية ذات ارتباطات دولية ولها شركاء متواطئون في الأوساط المالية . وللاتجار بالعقاقير في بعض المناطق ترابط وثيق بسائر الأنشطة الإجرامية الكبرى . وتتضمن هذه الأنشطة أحيانا الاتجار بالأسلحة ، كما ترتبط بالتخريب وبالارهاب الدولي . ويجري تمويله المبالغ الضخمة التي يولدها الاتجار غير المشروع بـ "تبييض صفحتها" من خلال مؤسسات مشروعة . وهذه العملية كلها تقوّض النظام الاقتصادي والاجتماعي ، وتنشر العنف والفساد ، بل انها تهدد استقرار بعض البلدان وأمنها السياسيين .

١٧ - وقد بلغت مشكلة اساءة استعمال العقاقير من الأبعاد ما يجعلها تحظى ، في بلدان عديدة ، باهتمام أولوي على أعلى المستويات . فبعض رؤساء الدول أعلنها خطرا على الأمن العام . والمجالس النيابية في بلدان عديدة بلغ بها القلق مبلغا جعلها تركز جل اهتمامها لاتخاذ تدابير تشريعية تتيح التوسع في الاجراءات المضادة . وعلى صعيد المجتمعات المحلية ، يقوم العديد من الآباء والأمهات والقادة الدينيين والسلطات المحلية والمدربين والشخصيات الرياضية والفنانين والأفراد ، بتنظيم أنفسهم لاتخاذ الاجراءات وابداء معارضتهم لتعاطي العقاقير ، في اطار جهد غايته اقامة مجتمع خال

من العقاقير . وهذا الزخم غير الحكومي على صعيد المواطنين تقام روابطه الآن من الحي الى المدينة الى البلد ثم الى البلدان الأخرى .

١٨ - ويستمر توسيع التعاون الحكومي داخل المناطق وعلى الصعيد الأقليمي . فخلال عام ١٩٨٦ نظرت منظمات تعنى بأهم المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاقليمية، في عدد من السياسات والتوصيات المتصلة بأنشطة محددة ترمي الى تقليص أبعاد مشكلة العقاقير . وكان بينها منظمات مثل مجلس وزراء الداخلية العرب ، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ولجنة الاتحادات الأوروبية ، ومجلس أوروبا ، ومؤتمرات القمة الاقتصادية التي عقدتها البلدان الصناعية الكبيرة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، عقدت الأمم المتحدة أيضا مؤتمرات متخصصة اقليمية وأقليمية، للنظر في التطورات المتصلة بانتاج العقاقير والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة ، بغية تنسيق الاجراءات المضادة .

١٩ - وازافة الى ذلك ، اضطلع على الصعيد التنفيذي بأنشطة لانفاذ القوانين ، كانت غايتها استئصال الزراعة غير المشروعة واعتقال المجرمين وتعطيل أنشطتهم . فخلال عام ١٩٨٦ ، أتلّف في عدة بلدان مزيد من المساحات المزروعة بالقنب وخشخاش الأفيون وشجيرات الكوكا غير المشروعة . ويعزى هذا جزئيا الى ازدياد استخدام الطرائق التي تتيح الكشف المسبق عن مواقع الزراعة ومداها ، مما يتيح توسيع نطاق الاستئصال . وتجري في أحد البلدان أبحاث واختبارات غايتها تبين مستحضرات كيميائية أفعال وآمن بيئيا تستأصل بها شجيرات الكوكا بسرعة أكبر وفي مناطق أوسع . واذا توبعت أنشطة الاستئصال على نحو مستديم ، وقام بها مزيد من البلدان ، فالمفترض أن تؤدي معا الى تخفيض تدريجي للكميات الضخمة من المواد الأفيونية والقنب والكوكايين الموجودة في السوق غير المشروعة .

٢٠ - وفي البلدان التي تنتج فيها محاصيل المخدرات على نحو غير مشروع ، ثمة برامج عدة تجمع بين الاستئصال واعادة تنمية مناطق الزرع ، ليتمكن المزارعون من كسب رزقهم بوسائل مشروعة . وهذا المفهوم هو الذي اتخذ ، بالذات ، أساسا للبرامج الأولى لمكافحة العقاقير غير المشروعة التي استهلكت في أوائل السبعينات برعاية الأمم المتحدة ، وتتأكد صلاحيته أكثر فأكثر . فمن الضروري مساعدة المزارعين الذين تتلف محاصيلهم غير المشروعة على التحول الى النشاط المشروع . وما لم يرتبط الاستئصال باعادة التنمية فسيتبين أنه لا يعدو أن يكون مؤقتا ، ولن يحقق معه تقدم طويل الأجل .

٢١ - وفي أواخر الستينات ، عندما بدأت مشكلة اساءة استعمال العقاقير تحتدّ ، عملت الحكومات على تشديد الضوابط الدولية على المخدرات وفرض الرقابة على المؤثرات العقلية ، بعقد معاهدات جديدة . ويمكن تقييم مفعول ضوابط المخدرات المخصصة للاستعمال المشروع بأنه مرض اجمالا ، فتسربها من قنوات الاتجار المشروع ضئيل نسبيا ، رغم ضخامة حجم الصفقات . وقد بدأت الضوابط التي فرضت المؤثرات العقلية في فترة أقرب عهدا تتيح الكشف عن حالات متزايدة من التسريب ومحاولات التسريب الى الاتجار غير

المشروع . وليس بالامكان أن تحدث اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١ منتهى أثرهما ما لم تصبح كل الدول أطرافاً فيهما ، وتشرع قوانين تمكّن من تطبيقهما ، وتستحدث الأجهزة والنظم الادارية اللازمة لاتاحة تنفيذهما تنفيذا كاملاً .

٢٢ - وتتضمن اتفاقيتنا سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ أحكاماً تناهض الاتجار غير المشروع . وتعتقد حكومات عديدة أن هذه الأحكام ينبغي أن تبين ، بمزيد من التحديد ، التدابير اللازمة لاتخاذها لاحتواء وتخفيض الاتجار الواسع النطاق الذي ظهر الى الوجود في السنوات الأخيرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة أن تبدأ ، على سبيل الأولوية ، باعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وعملاً بمقررات اللجنة التي تضمنت تحديد ١٤ عنصراً يتعين ادراجها في مشروع الاتفاقية ، أعدت الشعبة ، بالتشاور مع الحكومات ، مشروعاً أولياً عمم على الحكومات لتبدي ملاحظاتها عليه ، قبل أن تنظر فيه اللجنة في عام ١٩٨٧ . وقدمت الهيئة مساعدة ، بأن أعدت أحكاماً ترمي الى مراقبة كيميائيات معينة تستخدم في المعالجة أو الصنع غير المشروعين للمخدرات أو المؤثرات العقلية .^(٤) وفي اعتقاد الهيئة أن الحاجة تدعو الى تعزيز الالتزامات التعاهدية من أجل مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها ما يجري في هذه الأيام من اتجار يتبع أساليب بالغة التطور . ولذلك ، تأمل أن يتسنى عقد معاهدة جديدة يمكن أن تجتذب التصديق على نطاق واسع ، وأن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن . على أن الأطراف في اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ يظلون ، في غضون ذلك ملزمين باتخاذ تدابير فعالة لوقف الاتجار غير المشروع .^(٥)

٢٣ - وقد أشارت الهيئة في تقارير سابقة الى أن المتجرين يعتمدون اعتماداً شديداً على نقل العقاقير المهربة بطريق البحر . والتطورات الحاصلة في عام ١٩٨٦ تظهر تصاعد استخدام هذا الأسلوب في تهريب العقاقير ، مما يجعل الحاجة ملحة الى توثيق التعاون بين البلدان في هذا الصدد . وتلاحظ الهيئة بارتياح أن نص الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يتضمن أحكاماً تحدّد التدابير التعاونية اللازمة لاحباط الاتجار غير المشروع بطريق البحر .

٢٤ - وقد بيّنت في مكان آخر من هذا التقرير^(٦) شغرات موجودة في نظام المراقبة الدولية الوارد في اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ ، الى جانب اقتراحات تتعلق بالكيفية التي يمكن بها تعزيز الاتفاقيتين لتشديد الضوابط على قش الخشخاش ومنع اساءة استخدامه ، وتوسيع نطاق الضوابط المطبّقة الآن على الخشخاش المنوم (Papaver Somniferum) لتشمل سائر أنواع الخشخاش (Papaver) ، التي يمكن استخراج المستحضرات الأفيونية منها . وفيما يتعلق باتفاقية سنة ١٩٧١ ، يمكن أن تدخل على أحكامها ذات الصلة تعديلات تضيي الطابع الرسمي على التدابير الطوعية التي تنفذها معظم الحكومات الآن لمنع تسريب مواد الجدول الثاني الى الاتجار غير المشروع .^(٧)

٢٥ - وأصبح صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، منذ إنشائه في عام ١٩٧١ ، محطّ تركيز رئيسي للنشاط الهادف الى دعم الجهود التي تبذلها الحكومات

لوفاء بالتزاماتها في القضاء على أنشطة الانتاج والاتجار والتعاطي غير المشروعة .
ومنذ عام ١٩٨٢ ، بلغت التبرعات المقدمة الى الصندوق ١٠٥ ملايين دولار ، أي ضعف
اجمالي التبرعات التي تلقيت خلال العقد الأول من وجوده ، ولذلك يستطيع الصندوق الآن
دعم البرامج المضطلع بها في بلدان عديدة . يضاف الى ذلك أن التنسيق بينه وبين
متبرعيه الرئيسيين أتاح لبرامج العمل الوطنية والشنائية وغيرها من البرامج المتعددة
الأطراف أن تتكامل وتتضافر . والهيئة تحت الحكومات على الاستمرار في امداد الصندوق
بدعم متزايد .

٢٦ - ويقوم نظام المراقبة الدولية للعقاقير ، الذي نشأ وتطور خلال الثمانين عاما
الماضية ، على التسليم بأنه لا يمكن مراقبة العقاقير واحتواء اساءة استعمالها ،
ما لم تعتمد الدول ، اضافة الى الاجراءات الوطنية ، الى التعاون على صعيد دولي .
وطوال هذه الفترة عقدت المؤتمرات الدولية بانتظام ، مرة كل عقد على الأقل ، لاستكمال
آليات المراقبة وتكييفها تجاوبا مع الظروف المتغيرة . ومنذ أن عقد آخر مؤتمر
دولي كبير ، لأربعة عشر عاما خلت ، أصاب حالة مراقبة العقاقير تدهور خطير . لذلك
تأتي مبادرة الأمين العام بالدعوة الى عقد مؤتمر على الصعيد الوزاري في حزيران/
يونيه ١٩٨٧ ، في عزّ أوانها ، وخير شاهد على ذلك ما قوبلت به من تأييد واسع النطاق
من جانب الحكومات والمجالس النيابية . فالمؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال
العقاقير والاتجار غير المشروع بها سيتيح للحكومات فرصة العودة الى تأكيد تفانيها
في سبيل تحقيق أهداف معاهدات مراقبة العقاقير ، وتصميمها على الاضطلاع النشط ببرامج
ترمي الى تنفيذها والى تقديم الموارد اللازمة لذلك . والهيئة باقية على استعدادها
لمواصلة تقديم كل عون ممكن الى الأمين العام ، وهي قد قدمت ، خلال عام ونصف عام ،
خدمات نائب أمينها ليعمل نائبا للأمين العام للمؤتمر ، كما ساهمت في الأعمال
التحضيرية بصور أخرى . وسيعرض على المؤتمر مشروع مخطط شامل متعدد التخصصات للأنشطة
المقبلة في مجال مكافحة اساءة استعمال العقاقير . وستعرض هذه الوثيقة امكانات
محددة لأنواع مختلفة من الاجراءات المتاحة لاتخاذها للحكومات والمنظمات والمجتمعات
المحلية لردع اساءة استعمال العقاقير وتقليلها ، واستئصال الانتاج غير المشروع
وغير المراقب ، وقمع التهريب ، وتعزيز مراقبة العقاقير على الصعيدين الوطني والدولي .

* * *

أثر تخفيض الموارد في اشتغال نظم المراقبة (٨)

٢٧ - منذ عام ١٩٧٩ ازداد عدد المؤشرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ثلاثة
أضعاف ، بينما طرأ انخفاض كبير على موارد الهيئة بسبب الأزمة المالية في الأمم
المتحدة . ونتيجة لذلك توجب ، مؤقتا ، ارجاء الاضطلاع ببعض مهام الهيئة . وينبغي
لقرارات الهيئة بشأن تأجيل تنفيذ بعض أنشطة الرصد المتصلة بعقاقير معينة أن تراعي
الخطر النسبي الذي تشكله اساءة استعمال هذه العقاقير على الصحة العامة ، وستعطي ،

بالتالي ، أولوية عالية لمواد الجدول الثاني . (٩) ومواد الهيئة لا تسمح لها ، ففي الوقت الحاضر ، بانفاذ كل الضوابط بتمامها على كل المواد التي أدرجت مؤخرا في الجدولين الثالث والرابع ، خصوصا فيما يتعلق بتحليل البيانات الواردة من الحكومات للتحقق من الاتجاهات ومن عمليات التسريب المحتملة من الاتجار الدولي المشروع . ولذلك سترحب الهيئة بأي مشورة تقدمها اللجنة فيما يتصل بتعيين المواد التي ينبغي أن يوجّه إليها اهتمام خاص . وبالطبع ستعطي الهيئة الأولوية لأي مادة واردة في الجدول الثالث أو الجدول الرابع اذا ما أظهرت البيانات المتاحة أن المادة يساء استعمالها على نطاق واسع وتتسبب بمشاكل جسيمة على صعيد الصحة العامة .

٢٨ - يضاف الى ذلك أن الهيئة أعطت ، مؤقتا ، أولوية أدنى لمواصلة العمل على مسألة طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للاحتياجات الطبية والعلمية ، والى مراقبة حركة السلائف وكيميائيات معينة .

إشتغال نظام المراقبة الدولية للعقاقير

المخدرات

حالة المعاهدات

٢٩ - يبلغ الآن عدد الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، بصيغتها الأصلية أو المعدلة ، ١١٨ دولة . وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية تقوم كلها تقريبا ، رغم ذلك ، بتقديم المعلومات وبالتعاون مع الهيئة في شؤون أخرى . وتحث الهيئة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن ليتسنى لشبكة المعاهدات أن تشتغل بأقصى الفعالية .

التعاون مع الحكومات

٣٠ - يظهر تحليل التعاون الذي قدمته الحكومات خلال السنة الماضية أن من بين بلدان العالم واقاليمه الـ ١٨٥ ، قدم ١٣٥ بلدا أو اقليما كل البيانات المطلوبة منها بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ ، و٤٦ قدم كل منها ردا احصائيا واحدا على الأقل ، وهناك خمسة بلدان فقط (١٠) ، لم تقدم أي معلومات . وما يقدمه عدد من البلدان من تعاون في الوقت الحاضر غير كاف ، وهو يشكل شغرة في نظام المراقبة الدولية للمخدرات . والهيئة تجهد دائبة في تشجيع الحكومات المعنية على اتخاذ الاجراءات العلاجية .

نظام المراقبة : التقييم الحالي

٣١ - لا يزال نظام المراقبة الدولية ، فيما يتعلق بحركة العقاقير المخدرة المستخدمة للأغراض الطبية والعلمية ، يعمل بطريقة مرضية اجمالا . وتظهر المعلومات المتاحة أن ما يحصل على الصعيد الدولي من تسريب للعقاقير المخدرة من القنوات المشروعة ، من

حيث تجارة الجملة وتجارة التجزئة على السواء ، لا يزال عند حده الأدنى ، وخصوصا بالنظر الى المقادير الضخمة التي تستخدم من هذه العقاقير للأغراض الطبية والعلمية . لكن هناك ، رغم ذلك ، محاولات تبذل في أحيان كثيرة لتسريب هذه العقاقير من الاتجار المشروع ، غير أنها تحبط لأن السلطات الوطنية يقظة ، ولأن آلية المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة ، وقد مضى نصف قرن على انشائها ، خالية تماما من الثغرات .

مراقبة التجارة الدولية

٣٢ - ومن الأسباب الرئيسية لفعالية النظام الاجمالية في منع تسريب العقاقير المخدرة من الاتجار الدولي المشروع أن هذا الاتجار يجب الاضطلاع به ضمن نطاق تقديرات الاحتياجات الطبية ، فيما يتعلق بكل العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية وبالنسبة لكل البلدان . فالبلدان المصدرة ملزمة بعدم الترخيص بتصدير كميات تفوق التقديرات التي تؤكدتها الهيئة أو تقررها لكل البلدان ، حسبما تنشره هذه الهيئة كل سنة وتنقح كل شهر . وينطبق هذا التقييد حتى عندما تكون الصادرات مستندة الى أذون استيراد صحيحة . وإذا فاقت طلبات الاستيراد التقديرات ، كان على البلدان المصدرة ، دائما ، أن تتشاور مع الهيئة ، ومعظمها يفعل ذلك . وتذكر الحكومات أيضا بأن العقاقير التي تتبرع بها المنظمات الخيرية وغيرها تخضع لنفس تدابير المراقبة المفروضة على أي تصدير ، خصوصا فيما يتصل بنظام اذون الاستيراد والتصدير .

٣٣ - ومن الضروري لاحباط محاولات التسريب من الاتجار المشروع أن تعمد السلطات المعنية ، قبل الترخيص بالتصدير ، الى التدقيق في طلبات الاستيراد ، والى التشاور في حال الشك بصحتها ، مع الهيئة أو مع البلدان المستوردة التي يفترض أن هذه الطلبات وردت منها . فبين طلبات الاستيراد التي تبدو مشبوهة عدد يتبين في كثير من الأحيان أنه احتيالي . ولذلك ينبغي للبلدان المستوردة أن ترد بسرعة على الاستعلامات التي تردها من الهيئة أو من البلدان المصدرة .

٣٤ - ويظهر فحص منهجي أجرته الهيئة لنصوص عينة من شهادات الاستيراد أن هناك حاجة ماسة الى تحسينها . فكثيرا ما يفعل بيان المصدر أو المستورد ، وكذلك مدة صلاحية الشهادة ، يضاف الى ذلك أن السلطات المصدرة للشهادة لا تكون دائما مطابقة للسلطات المحددة في الاعلانات التي تقدمها الحكومات المعنية الى الأمين العام . وهناك ، فوق ذلك ، عدد كبير من عينة الشهادات يمكن تزييفه بسهولة . واستنادا الى ذلك طلبت الهيئة أكثر من ٤٠ حكومة إعادة النظر في شهاداتها ، مشددة على الحاجة الى تلافى إرباك الصفقات التجارية الدولية . وقد قدمت الى هذه الحكومات اقتراحات ملموسة بصدد الشكل الملائم للشهادة والعناصر التي ينبغي أن تتضمنها . ولغت انتباهها الى ما تقضي به اتفاقية سنة ١٩٦١^(١١) بأن تتقيد الحكومات تقيدا صارما بالنموذج الذي تقره اللجنة .

٣٥ - وتتطلب المراقبة الصارمة من البلد الذي يستورد العقاقير المخدرة أن يسارع الى اعادة اذن التصدير الى البلد المصدر بعد تظهيره ، وفق ما نصت عليه المادة ٣١ (٧) من اتفاقية سنة ١٩٦١ . والهيئة تؤكد من جديد على هذا الغرض ، اذ أن هناك دراسة تظهر أن غالبية أذون التصدير التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية لم تردها البلدان المستوردة ، أو أن ردها تأخر الى حد تعطلت معه الاستعلامات الرامية الى تعقب الشحنات التي يحتمل أن تكون انحرفت عن وجهتها . وقد اشكت الهيئة من ذلك للسلطات المعنية وسألتها اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك ذلك .

الاستهلاك المفرط للعقاقير المخدرة في الأغراض الطبية

٣٦ - تتطلب اساءة الاستعمال الناشئة عن الوصفات الطبية المفرطة أو غير المبررة أن تتخذ الحكومات تدابير مضادة فعالة . ومن بالغ الأهمية رصد الوصفات الطبية على نحو منهجي ، وثمة عدد من البلدان يفعل ذلك مستخدما الحاسبات الالكترونية .

٣٧ - ويوضح جدول منقح نشرته الهيئة (١٢) عدد الجرعات العلاجية المستهلكة ، محسوبة للفرد ، في ٥٠ بلدا ، فيظهر تباينا واسعا في استهلاك العقاقير المخدرة بين البلدان المتشابهة من حيث العناية الصحية ومدى وقوع بعض الأمراض ومستويات المعيشة . ومن الأمثلة على ذلك أن الاستهلاك الفردي في الدانمرك يبلغ ، تقريبا ، ثلاثة أضعاف ما هو عليه في السويد . وسيفضي الأمر بالحكومات ، وخصوصا في البلدان التي يرتفع فيها الاستهلاك ، الى الرغبة في مراجعة ممارسات وصف العقاقير المخدرة وتوزيعها ، توخيا لقص استخدامها على تلبية الاحتياجات الطبية الفعلية ولتجنب الافراط في هذا الوصف .

طلب وعرض المستحضرات الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية

٣٨ - نشرت الهيئة في عام ١٩٨٥ تقريرا خاصا (١٣) عن عرض وطلب المستحضرات الأفيونية للاحتياجات المشروعة . وجاء هذا التقرير استجابة لطلب المجلس (١٤) بأن ترصد الهيئة تنفيذ قراراته الرامية الى اعادة التوازن على الصعيد العالمي والحفاظ عليه ، والحد من المخزونات الزائدة للخامات الأفيونية المشروعة . وقد استكمل التقرير الخاص الدراسة المفصلة التي سبق أن نشرتها الهيئة في عام ١٩٨٠ (١٥) ، كما قدم معلومات غايتها تمكين الحكومات من تقييم مدى تنفيذ القرارات المذكورة .

٣٩ - وطلب المجلس الى الهيئة ، في قراره ٩/١٩٨٦ ، المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، أن تواصل رصد تنفيذ قراراته السابقة وأن تقدم اليه في عام ١٩٨٧ ، عن طريق لجنة المخدرات ، تقريرا في هذا الشأن . ورغم أن تخفيض موارد الهيئة اضطرها الى اعطاء هذا النشاط أولوية أدنى ، والى ارجاء تنفيذ طلب المجلس ، فقد يكون الاستعراض الموجز التالي للوضع الحاضر مفيدا للحكومات .

٤٠ - لا يزال طلب المستحضرات الأفيونية للأغراض الطبية مستقرا ، منذ عام ١٩٧٤ ، عند ما يقارب ١٩٠ طنا من معادل المورفين سنويا . وفي عام ١٩٨٥ بلغ الطلب ٢٠٠ طن ، وقد

نجم ذلك أساسا عن ازدياد استخدام الكودايين-الذي لا يزال يمثل أكثر من ٨٠ في المائة من احتياجات العالم من المستحضرات الأفيونية - وكذلك استخدام الديهيدروكودايين والفولكودين . ويبدو من المرجح ، في الأجل المتوسط ، أن يبقى طلب المستحضرات الأفيونية عند مستواه الحالي .

٤١ - أما فيما يتعلق بالعرض ، فقد أدت الانخفاضات الهامة في مساحة زراعة الأفيون الى انخفاض الانتاج بصورة مطردة في الهند وتركيا . ففي الهند بلغ انتاج الأفيون في عام ١٩٨٥ ، بعد اصابة المحاصيل بضرر جسيم في عام ١٩٨٤ ، ٧٨٩ طنا . وهذه الكمية تمثل ٨٦٨ طنا من معادل المورفين ، أي أقل من نصف الكمية القصوى التي سجلت في عام ١٩٧٨ . وتبلغ تقديرات الانتاج التي قدمها البلد عن عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ٨٣٤٤ ثم ٧٧٩٩ طنا من معادل المورفين . وفي تركيا خفضت مساحة الزراعة اعتبارا من عام ١٩٨٥ الى ٥٠٠ هكتار ، أي الى أقل من ١٠ في المائة مما كانت عليه في سنة الذروة ١٩٧٧ . وفي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، بلغ انتاج البلد من قش الخشخاش ٩٢٢ ثم ٨٤٤ طنا من معادل المورفين . أما في استراليا فبلغ انتاج قش الخشخاش مستواه الأعلى في عام ١٩٨٥ ، حيث انتج ٥٦١ طنا من معادل المورفين . وفي عام ١٩٨٦ بلغ الانتاج ٤٨٥ طنا ، ونظرا لما وصلت اليه غلة المورفين في عام ١٩٨٥ (١٣١ في المائة) ، وهي أعلى غلة حتى الآن ، يعتمزم البلد الآن ، تقليص مساحة زراعة الخشخاش الى ٥٥٠ هكتارا في عام ١٩٨٧ . وفي فرنسا بلغ انتاج قش الخشخاش ٢٠٧ طنا من معادل المورفين في عام ١٩٨٥ ثم ١١٧ طنا في عام ١٩٨٦ . وفي عام ١٩٨٧ ، ستخفف المساحة التي سيرخص بالزراعة فيها الى ٣٧٦٥ هكتارا مقابل ٤٢٠٠ هكتار في السنوات الثلاث الماضية . أما في إسبانيا فقد بلغ الانتاج ١١٢ طنا من معادل المورفين في عام ١٩٨٥ ، ثم انخفض الى ٩٩ طنا في عام ١٩٨٦ ، والسبب الرئيسي لذلك هو التَدَنِّي البالغ الذي طرأ على الغلال المحصودة . ويتخذ الآن ما يلزم من تدابير للاحتفاظ بالمساحة نفسها تقريبا في عام ١٩٨٧ ، وهي ٥٠٠ هكتار .

٤٢ - والملاحظات العامة التي أبدت في تقرير عام ١٩٨٥ بشأن توازن العرض والطلب لا تزال صالحة . فمنذ عام ١٩٨٠ والانتاج والطلب العالميان متوازنان تقريبا ، والاحصاءات المتعلقة بعام ١٩٨٥ ، وكذلك التقديرات المتعلقة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، تثبت هذا الاتجاه . لكن مسألة المخزونات الفائضة من الخامات الأفيونية لم تحل بعد . فمخزونات الأفيون في الهند لا تزال مرتفعة : ١١٦ ٢ طنا في نهاية عام ١٩٨٥ ، أي ٢٣٣ طنا من معادل المورفين . وفي تركيا اتلفت في عام ١٩٨٥ كمية من قش الخشخاش تبلغ ١٧٠٠ طن ، فأصبحت كمية المخزونات ٣٧٥٠٠ طن . وهذا المخزون يمثل ٩٠ طنا من المورفين ، اذا حسب على أساس نسبة الاستخلاص الصناعية المتوصل اليها في البلد . والمخزونات الحالية في الهند وتركيا يمكن أن تغطِّي ، معا ، احتياجات العالم لأكثر من سنة ونصف .

المؤثرات العقلية

حالة اتفاقية سنة ١٩٧١

٤٣ - في عام ١٩٨٦ ، أصبح الصومال وماليزيا والمملكة المتحدة أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، فوصل عدد الأطراف إلى ٨٤ . والهيئة تكرر مناقشتها للدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية أن تسارع بالانضمام إليها .

التعاون مع الحكومات

٤٤ - تقوم غالبية البلدان والمناطق (١٦) ، الأطراف منها وغير الأطراف في الاتفاقية ، بتزويد الهيئة بالمعلومات المنصوص عليها في الاتفاقية . كما أن هناك أكثر من ١٦٠ بلداً ، قدمت البيانات الإضافية الطوعية التي طلبتها الهيئة فيما يتعلق بتقييم احتياجاتها الطبية من مواد الجدول الثاني ؛ وقدم نحو ١٤٠ بلداً معلومات عن الاتجار الدولي بهذه المواد على أساس فصلي . يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٦٠ حكومة تقدم طوعاً ، بيانات مفصلة عن استيراد وتصدير مواد الجدولين الثالث والرابع ، عملاً بتوصية الهيئة التي أيدها المجلس (١٧) .

نطاق المراقبة

٤٥ - أدى قرار اللجنة بإدراج ١٧ من الفينيثيلامينات في جداول اتفاقية سنة ١٩٧١ إلى زيادة عدد المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ، بحيث بلغ ٩٣ مادة في آب/أغسطس ١٩٨٦ . وهذا يمثل ثلاثة أضعاف المواد التي كانت مدرجة أصلاً في جداول الاتفاقية . فامتدت أحكام الاتفاقية بذلك ، لتشمل عدداً من منظمات الجهاز العصبي المركزي ، ومن بينها الفينيتيلين . وقد انتشرت إساءة استعمال هذه المادة في الشرقين الأدنى والأوسط ، حيث ضبقت ملايين من الأقراص ، كما أفيد عن إساءة استعمالها في بعض البلدان الأوروبية . ونظراً لكثرة تسرب الفينيتيلين من التجارة المشروعة ، ودرجة إساءة استعمال هذه المادة ، ينبغي لجميع الحكومات أن تطبق على الفور تدابير المراقبة التي تقضي بها اتفاقية سنة ١٩٧١ بشأن مواد الجدول الثاني هذه . وينبغي أن تقصر البلدان المصدرة حجم صادراتها على ما لا يتجاوز الاحتياجات الطبية التقديرية السنوية التي تنشرها الهيئة عن جميع البلدان .

٤٦ - وينبغي أن تكون جميع المستحضرات التي تحتوي على مؤثرات عقلية ، حتى وإن كانت الجرعة ضئيلة للغاية ، خاضعة للرقابة مثلما تخضع المادة نفسها للمراقبة . وتنص المادة ١٦ على وجوب تبليغ الهيئة عن الصادرات والواردات من مثل هذه المواد ضمن إحصاءات التجارة ، ما لم يمنح إعفاء رسمي بمقتضى المادة ٣ . وكفي يتسنى للهيئة أن ترصد التجارة الدولية على نحو جدي ، ينبغي للحكومات أن تطبق شروط التصدير والاستيراد (١٨) ، حتى على المستحضرات المعفاة .

رصد التجارة الدولية

٤٧ - تلقت الهيئة بلاغات من ستة وثلاثين حكومة بأنها وسّعت نظام أذون الاستيراد والتصدير المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٢ ، بحيث لا تشمل التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني وحسب ، بل و مواد الجدول الثالث ، على النحو الذي طلبه المجلس^(١٩) ، وكذلك غالبية المواد المدرجة في الجدول الرابع . وقد اتخذت جميع بلدان أمريكا اللاتينية مثل هذا الاجراء ، وكذلك عدد من البلدان في قارات أخرى . ويجدر على وجه الخصوص ذكر الاجراءات التي اتخذها بعض البلدان المصنّعة الرئيسية ، مثل جمهورية المانيا الاتحادية و ايطاليا واسبانيا ، وهي تشترط اصدار أذون استيراد وتصدير لجميع المؤثرات العقلية ، وتأمل الهيئة أن تطبّق بلدان أخرى هذه التدابير ، بما يعمل على تشديد المراقبة .

حظر الواردات والصادرات

٤٨ - تختلف اتفاقية سنة ١٩٧١ عن اتفاقية سنة ١٩٦١ في أنها لا تتضمن أي نص صريح يقضي بأن تتصرف سلطات البلدان المصدّرة وفقا للقوانين واللوائح النافذة في البلدان المستوردة ، بيد أن السماح بصادرات تخالف قوانين البلدان المستوردة ولوائحها أمر لا يتفق وروح التعاون الدولي . ولذلك ينبغي للبلدان التي لم تخضع بعد بصادرات المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع للأذن المسبق أن تتأكد من دقة احترام الضوابط الأكثر صرامة المطبّقة على التجارة في البلدان المستوردة . ويتعين عليها بوجه خاص أن تضمن عدم تصدير هذه المواد دون الحصول على اذن الاستيراد المطلوب وفقا لتشريعات البلد المستورد . والهيئة على استعداد دائما لمساعدة الحكومات عن طريق تزويدها بمعلومات عن ضوابط التجارة في البلدان المستوردة .

٤٩ - وقد أبلغت ١٤ من البلدان الأمين العام ، حتى تاريخه ، انها تحظر استيراد مؤثرات عقلية معينة ، ومن ثم فهي تلزم البلدان المصدرة بوقف تصدير مثل هذه المواد الى البلدان المعنية . وترد أسماء هذه البلدان ، وكذلك المواد المحظورة في "القائمة الخضراء" التي تتيحها الهيئة للحكومات . والمادة ١٣ يمكن أن تكفل الحماية ضد المواد غير المرغوب فيها ، وربما ترغب بلدان أخرى في الاستفادة من أحكامها .

الميثاكوالون

٥٠ - منذ القاء القبض على المهربين في عام ١٩٨٤ بتهمة تهريب الملايين من أقراص الميثاكوالون من أوروبا الى الجنوب الافريقي لم تكشف المعلومات المتاحة للهيئة عن حدوث أي تسريب ذي شأن لهذه المادة ، المدرجة في الجدول الثاني ، من أوروبا الى قنوات الاتجار غير المشروع . ومع ذلك ، كانت هناك عدة محاولات لتسريب أكثر من ثلاثة أطنان منها خلال عام ١٩٨٦ ، الا أن يقظة السلطات في البلدان الأوروبية المعنية ، التي تعاونت تعاوننا وثيقا مع الهيئة ، أدت الى احباط محاولات المهربين . وكان من بين العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك المعلومات التي تنشرها الهيئة عن الاحتياجات

الطبية للبلدان المستوردة المزعومة . وقد مكن ذلك البلدان المصدرة من اجراء تحريات
أظهرت أن شهادات الاستيراد الخاصة بهذه الصفقات كانت مزورة .

٥١ - وقد سبق أن اقترحت الهيئة أن تنظر البلدان المصنعة والمصدرة في مشكلة وجود
مخزونات كبيرة من الميثاكوالون ، وفي تناقص الطلب المشروع عليه ، وأنها قد ترغب
في التوقف عن انتاجه . ومما أسعد الهيئة أن النمسا وجمهورية المانيا الاتحادية
وهنغاريا لم تصنع أي كميات من الميثاكوالون خلال عام ١٩٨٥ ، وأنها خفضت المخزونات
الموجودة لدى مصانعها .

السيكوباربيتال

٥٢ - استجابت بلدان عديدة لطلب المجلس ، فشددت الضوابط الرقابية على الصادرات
من هذه المادة المدرجة في الجدول الثالث . وقد حالت يقطتها وتعاونها الوثيق مع
الهيئة دون نجاح عدة محاولات لتسريب السيكوباربيتال الى قنوات غير مشروعة . ومع
ذلك ، لا تفرض بعض البلدان المصدرة والمستوردة رقابة شديدة ، والنتيجة هي أن كميات
كبيرة من هذه المادة لا تزال تحول ، وخاصة في افريقيا . وينبغي اغلاق هذه الفجوة
في التعاون الدولي فورا . وينبغي ، على وجه التخصيص ، أن تنشئ البلدان نظاما
يقضي بالحصول على اذن مسبق بالواردات والصادرات ، وأن تقصر الشحنتات على الاحتياجات
الطبية المقدرة التي تنشرها الهيئة .

السلائف والكيميائيات المعينة المستخدمة في الصناعة غير المشروعة للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية

٥٣ - أكدت الهيئة في تقريرها عن عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، على أن الأطراف في اتفاقيتي
سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ ملزمة بأن تبذل قصارى جهدها لتطبيق ما يمكن من الرقابة على
المواد التي لا تخضع لهاتين الاتفاقيتين ، ولكنها تستعمل في الصنع غير المشروع
للعقاقير*.

٥٤ - وتدرك الهيئة أن بعض الحكومات ، وخاصة في البلدان التي يجري فيها الصنع
غير المشروع ، تتخذ تدابير لمنع استيراد كيميائيات معينة تستعمل لمثل هذا الصنع .
وقد ثبت في الواقع أن هذه التدابير كانت ناجحة الى حد أنها دفعت المهربيين الى
نقل عملياتهم الى بلدان يستطيعون الحصول فيها على مثل هذه الكيميائيات . وهذا
دليل على أن مراقبة الكيميائيات لا يمكن أن تكون فعالة إلا اذا طبقت تدابير صارمة
على الصعيد العالمي .

* اتفاقية سنة ١٩٦١ ، المادة ٢ (٨) ؛ واتفاقية سنة ١٩٧١ ، المادة ١(٩).
بيد أنه رغم وجود نص باخضاع سلائف العقاقير المخدرة للرقابة الدولية (اتفاقية سنة
١٩٦١ ، المادة ٣ (٣) '٣') ، فان اتفاقية سنة ١٩٧١ لم تنص على اجراء مماثل فيما
يتعلق بسلائف المؤثرات العقلية .

٥٥ - ولاحظت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٨٥ أنها كانت تعتزم اتخاذ خطوة أولى من أجل مساعدة المجتمع الدولي ، وذلك بأن تدعو جميع الحكومات الى توفير معلومات عما تتخذه أو تعتزم اتخاذه من تدابير لتقليل توافر الكيماويات اللازمة لعمليات الصنع غير المشروعة . وعلى ذلك ، أرسلت الهيئة استبياناً الى الحكومات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وطلبت اليها تزويدها بالمعلومات . واستجاب ٥٦ بلداً واقليماً حتى تاريخه . وبعد تلقي عدد كاف من الردود ، سيجري تحليل البيانات ، ثم تنشر عندما تسمح موارد الهيئة بذلك .

٥٦ - وأثناء عام ١٩٨٦ ، واستجابة لطلب من اللجنة ، أعدت الهيئة مشاريع أحكام بشأن تدابير لمراقبة كيماويات معينة لادراجها ضمن مشروع الاتفاقية الجديدة ضد الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، المعروضة في الوقت الراهن على الحكومات للنظر فيها والتعليق عليها (٢٠) .

شبائه للمواد الخاضعة للمراقبة

٥٧ - لفتت الهيئة ، في تقريرها عن عام ١٩٨٥ (٢١) ، الانتباه الى ظاهرة "العقاقير المقلدة" والى الأخطار الناجمة عن اساءة استعمالها ، والى مدى خطورة التحدي القائم أمام مراقبة العقاقير . وتتعلق هذه المشكلة ، التي نشأت في الولايات المتحدة ، بالصنع السري لمواد معينة تشبه مواد خاضعة للمراقبة بموجب القوانين الوطنية و/أو الاتفاقيتين ، ولكنها لا تخضع هي نفسها للمراقبة ، لأن التركيب الكيميائي للمادة الأم قد عدل بعض الشيء ، حتى وإن كان مفعول المادة الشبيهة مماثلاً لمفعول المادة الأم أو حتى أشد منها .

٥٨ - ولا يزال هذا النشاط السري مستمرا ، وكذلك اساءة الاستعمال ، خصوصا في ولاية كاليفورنيا ، الا انه من المعلوم أن انتاج هذه المواد حدث أيضا في الجزء الشرقي من الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٦ . وقد سن تشريع يمكن "الادارة المعنية بانفاذ قانون العقاقير" من معاملة "العقاقير المقلدة" على انها مواد خاضعة للمراقبة .

٥٩ - ونظرا لاحتمال انتشار هذه المشكلة الى بلدان أخرى ، يتعين على الحكومات أن تظل يقظة ، كما يجدر الاسراع باتخاذ اجراءات علي الصعيد الدولي . وترحب الهيئة بخطط منظمة الصحة العالمية الرامية الى مناقشة مسألة شبائه المواد الخاضعة للمراقبة ، بالتعاون مع السلطات الوطنية والشعبية ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول بغية تعميم المعلومات ، وتوفير التدريب اللازم للكشف عن هذه المواد ، واقتراح ما يمكن للحكومات أن تتخذه من اجراءات .

تدابير تعزيز المراقبة الدولية وتحسينها

٦٠ - ميّزت المعاهدات الدولية الأولى بشأن مراقبة العقاقير ، التي أبرمت في مستهل هذا القرن ، منذ البداية بين تجارة العقاقير المخدرة اللازمة لأغراض مشروعة والاتجار في العقاقير بقصد اساءة استعمالها . وركزت تلك المعاهدات على مراقبة حركة العقاقير

المشروعة ، وأنشأت جهازا لرصد هذه الحركة . والدليل على نجاح هذا النهج ، الذي يكاد تطبيقه يشمل العالم كله في الوقت الراهن ، هو أن حالات تسرب العقاقير المخدرة من التجارة المشروعة أصبحت قليلة للغاية اليوم ، رغم الآلاف المولفة من الصفقات والأشخاص المتورطين وضخامة حجم التجارة*.

٦١ - وقد جسدت الضوابط المفروضة على العقاقير المخدرة ، والتي تطورت على مدى نصف قرن ، في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، ثم عززت ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . وباختصار ، تقضي هذه الضوابط بالحصول على اذن مسبق للزراعة والانتاج والصنع والتحويل وتركيب المستحضرات وتجارة الجملة والبيع بالتجزئة ، وكذلك لتصدير العقاقير واستيرادها . ويجب أن تستوفي المنشآت التي تجرى فيها هذه العمليات شروطا وضمانات معينة . ويخضع جميع الأشخاص المشتغلين في مثل هذه العمليات للرقابة الحكومية ، ويجب أن يكونوا من ذوي المؤهلات المناسبة . كما يجب الاحتفاظ بسجلات تبين الكميات المنتجة والمصنوعة ، وكل عملية اقتناء أو تصريف . ويجب أن تحصل كل صفقة دولية على موافقة السلطات في كل من البلد المستورد والمصدر . وأخيرا ، يجب تبليغ السلطات الوطنية والهيئة بتفاصيل حركة العقاقير المخدرة ، كي يتسنى رصد التجارة المشروعة وكشف أي تسريب .

٦٢ - ويعمل نظام مراقبة العقاقير المخدرة كما يلي :

- أولا : يتعين على كل بلد واقليم في العالم أن يحدد احتياجاته التقديرية من العقاقير المخدرة للسنة المقبلة ، وتعرض هذه التقديرات على الهيئة ، فتدرسها وتوافق عليها ، بعد اجراء مشاورات مع السلطات الوطنية المعنية ، اذا اقتضى الأمر ذلك . وفي حالة عدم تقديم أحد البلدان أو الأقاليم التقديرات المطلوبة ، يكون على الهيئة أن تحددتها بنفسها . وتنشر الهيئة التقديرات قبل بداية السنة المعنية ، ثم تحدّثها شهريا . وهذه التقديرات ملزمة لجميع الأطراف في علاقاتها مع الأطراف الآخرين ومع غير الأطراف كذلك .
- ثانيا : يجب أن تجري التجارة الدولية ضمن حدود التقديرات . والسلطات الوطنية ملزمة بأن تشرف على جميع تحركات العقاقير المخدرة من المنتج الى المستهلك . كما يجب على هذه السلطات أن تزود الهيئة فصليا بمعلومات تفصيلية عن الصادرات والواردات . أما التحركات الأخرى فيبلغ عنها سنويا .
- ثالثا : تدرس الهيئة هذه البيانات ، وفي حالة وجود إفراط في الصادرات أو الواردات تخطر الحكومات المعنية وتطلب منها اتخاذ اجراءات لتصحيح الوضع .
- وأخيرا ، تقوم الهيئة ، في نهاية السنة التي تخصها التقديرات ، بمراجعة البيانات المتعلقة بكل بلد وبكل عقار ، وتطلب اتخاذ اجراءات تصحيحية في حالة وجود تناقضات .

* يصنع اليوم ما يقرب من ٥٠٠ طن من العقاقير المخدرة سنويا بالطرق المشروعة ، يدخل ٢٠٠ طن منها في التجارة الدولية ، ويستخدم المتبقي في البلدان المصنعة .

٦٣ - ومن ناحية أخرى ، لا تمنح اتفاقية سنة ١٩٧١ على نظام مراقبة المؤثرات العقلية يماثل في شموله النظام المطبق على العقاقير المخدرة . وتتخذ غالبية الحكومات الآن طواعية عددا من التدابير الاضافية من أجل تعزيز النظام ، استجابة لتوصيات الهيئة . وتضع هذه التدابير ، بالنسبة لتلك المؤثرات العقلية الأكثر عرضة لاساءة الاستعمال ، والخاضعة من ثم للمراقبة في اطار الجدول الثاني ، نظاما مبسطا للتقديرات لأغراض طبية ، يستند الى النظام الذي شبتت فعاليته المتميزة في مجال العقاقير المخدرة . ويشكل نشر الاحتياجات الطبية السنوية ، التي يقدمها الآن ١٦٠ بلدا واقليما ، دليلا قيما تسترشد به البلدان المصدرة ، كي يتسنى لها قصر الصانرات على الاحتياجات الطبية للبلدان المستوردة وتجنب الافراط في الانتاج . ومن أجل رصد التجارة الدولية وتسهيل الكشف عن حالات التسريب ، كان هناك ترحيب واسع النطاق باتخاذ تدابير طوعية اضافية تقضي بتزويد الهيئة فصليا باحصاءات عن الواردات والصادرات .

٦٤ - ونظرا لما أبدته الحكومات من استعداد واضح لتنفيذ التدابير الطوعية الهادفة الى تعزيز الضوابط الرقابية على مواد الجدول الثاني ، فقد يكون الوقت مناسباً لادماج هذه التدابير في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، ويمكن أن يجرى ذلك وفقا لاجراءات التعديل المبسطة المبينة في تلك الاتفاقية (٢٢) .

تشديد الرقابة على قش الخشخاش

٦٥ - تخضع زراعة الخشخاش المنوم (*Papaver somniferum*) ، بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ لاجراءات رقابية مشددة . ويختلف قش الخشخاش عن الأفيون في أنه ليس معرّفا كعقار مخدر في اطار الاتفاقية ، ومن ثم فهو لا يخضع لنفس المراقبة الصارمة . وعلاوة على ذلك ، لا تخضع اتفاقية سنة ١٩٦١ قش الخشخاش للمراقبة الا بعد تسليمه لأحد مصانع العقاقير لمعالجته ، أو بعد دخوله حيز التجارة الدولية . واستنتج مؤتمر المفوضين ، الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٦١ ، أن اخضاع قش الخشخاش لنظام أكثر صرامة لم يكن له ما يبرره ، كما انه غير ممكن عمليا في ذلك الوقت ، باعتبار أن القش ذاته ليس قابلاً للتعاطي الخطر ، ولا يرجح أن يستعمله المهربون بسبب ضخامة الكميات اللازمة لصنع كميات صغيرة من المواد الأفيونية سرا .

٦٦ - ولفتت الهيئة ، في تقريرها عن عام ١٩٨٥ ، الانتباه الى نشوء ظاهرة تعاطي بعض الأشخاص مستحضرات مصنوعة من قش الخشخاش (٢٣) . وكانت المستحضرات المذكورة مصنوعة من جراث مسروقة من حقول الخشخاش المزروع لغرض مشروع ، هو الحصول على البذور أو انتاج القش لصنع العقاقير المخدرة . ورغم أن اساءة الاستعمال هذه كانت محدودة النطاق ، فقد حدثت عدة حالات منها وفي عدة بلدان . وثمة خطر من انتشار هذا الشكل من اساءة الاستعمال ، نظرا لقرب مناطق زراعة الخشخاش من المراكز الحضرية الرئيسية ، وبسبب ارتفاع محتوى الكبسولات من المورفين .

٦٧ - ونظرا لاساءة استعمال قش الخشخاش هذه ، قامت بعض البلدان المتأثرة ، بالفعل ، بتعديل تشريعاتها من أجل تشديد التدابير الرقابية المطبقة على هذه المادة الخام .

ووضعت احدي الحكومات نظاما للتراخيص لمراقبة زراعة الخشخاش ولتشديد الاشراف عليها .
ويقضى القانون المذكور بتركيز الزراعة تدريجيا في مزارع خاضعة لرقابة مشددة ،
وتكون بعيد عن المراكز الحضرية ، كما ينص على عدد من العقوبات لمن يخالفه .

٦٨ - وأصبح قش الخشخاش في السنوات الأخيرة أهم المواد الخام المستعملة لصناعة
المواد الأفيونية . وقد تطوعت بعض البلدان التي تجرى فيها الزراعة لمثل هذه
الأغراض باستحداث نظم ترخيص ، كما طبقت ضوابط صارمة . وبموجب بروتوكول سنة ١٩٧٢ ،
تقدم هذه البلدان للهيئة تقديرات واحصاءات ومعلومات عن الموقع الجغرافي للمنطقة
المزراع زراعتها . كما تقدم هذه البلدان طواعية احصاءات سنوية عن الانتاج الفعلي
والمخزونات .

٦٩ - وينبغي دراسة التدابير السابق عرضها والخبرات المكتسبة في تطبيقها ، بغية
تشديد الضوابط على قش الخشخاش ، بأن تعدل الاتفاقية ، مثلا ، لاضفاء الطابع الرسمي
على الممارسات الطوعية .

فرض الرقابة على قناب الخشخاش (Papaver somniferum) وسائر أنواع الخشخاش التي تستخرج منها المواد الأفيونية

٧٠ - كان الخشخاش المنوم (Papaver somniferum) هو المصدر الوحيد للمواد الأفيونية
المستعملة للاحتياجات الطبية والعلمية . فيستخرج المورفين ، وهو القلويد الرئيسي ، من
العصارة (الأفيون) أو من الجراء (قش الخشخاش) ، ثم يحول الى مواد أفيونية أخرى ،
خصوصا الكوديين . وتتضمن فصيلة الخشخاشيات أنواعا أخرى تستخرج منها المواد الأفيونية ،
وبدأ الاهتمام بها كمصدر تجاري محتمل للقلويدات في أوائل السبعينات . وقد حظي
باهتمام خاص في ذلك الوقت واحد من هذه الأنواع ، هو قناب الخشخاش (نبات حولي موطنه الأصلي
ايران) نظرا لارتفاع محتواه من التيبايين .

٧١ - ونفذ في بداية السبعينات مشروع بحثي دولي شمل ٣٧ بلدا ، مؤله الأونفداك
ونسقته الشعبة . ومن خلال هذا المشروع وغيره من البرامج البحثية ، أمكن تجميع قدر
كاف من المعلومات أتاح لعدد من البلدان أن تفكر في الشروع في زراعة هذا النبات
على نطاق تجاري . ولكن نظرا لفائض المعروض في السنوات الأخيرة من المواد الخام
الموجهة للأغراض الطبية والمنتجة من الخشخاش المنوم ، ناشدت اللجنة ، وكذلك المجلس ،
الحكومات في عام ١٩٨٢ ، بأن تنظر في الامتناع عن الشروع في زراعة قناب الخشخاش على
نطاق تجاري (٢٤) .

٧٢ - بيد أن قناب الخشخاش لا يزال يزرع في قليل من البلدان لأغراض بحثية . وترى
الهيئة أن الوقت قد حان لادخال جميع أنواع الخشخاش التي يمكن استخراج المواد الأفيونية
منها ضمن نطاق اتفاقية سنة ١٩٦١ . وثمة احتمال جدير بالدراسة ، هو أن تقترح الأطراف
تعديل التعريف الوارد في الفقرة (١) من المادة الأولى بحيث يتضمن ، فضلا عن الخشخاش
المنوم ، جميع أنواع الخشخاش التي يمكن استخراج المواد الأفيونية منها .

التدابير الادارية والتشريعية

٧٣ - أوصت الهيئة في هذا التقرير وفي تقارير سابقة باجراءات يمكن أن تتخذها الحكومات لتسهيل سير أعمال نظام المراقبة . وقد نفذت الهيئة نفسها عددا من التدابير لتخفيف المهام الواقعة على عاتق السلطات الوطنية بموجب المعاهدات . وترد فيما يلي بعض الملاحظات التي تود الهيئة أن تسترعي إليها انتباه السلطات المسؤولة عن وضع السياسات وتنفيذ المعاهدات .

٧٤ - توجد لدى بلدان عديدة إدارات خاصة مسؤولة عن تطبيق أحكام الاتفاقيتين على النحو الذي تقضي به هاتان الاتفاقيتان^(٢٥) . ولكن هناك بلدان أخرى تفشقر الى مثل هذه الادارات الضرورية جدا لضمان فعالية تنسيق أنشطة مختلف الوزارات أو الادارات المعنية بمراقبة العقاقير ، وينبغي للبلدان التي لا توجد لديها مثل هذه الترتيبات أن تعجل بإنشائها . ومن الواضح أن هناك حاجة الى تحسين التنسيق في عديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء . ومن الواضح كذلك أن عدم توافر عدد كاف من الكوادر المدربة يعرقل عمل الادارة الخاصة أو أي سلطة أخرى مسؤولة عن التنسيق . فضلا عن ذلك ، لا يعين الموظفون المسؤولون في مناصب حكومية ذات مستوى يتيح تنسيقا فعالا .

٧٥ - بل ان بعض البلدان الأطراف في الاتفاقيتين لم يسن بعد التشريعات واللوائح اللازمة لاتاحة انفاذ أحكام الاتفاقيتين داخل أراضيها . وينبغي ايلاء هذه المسألة ما تستحقه من أولوية . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن يتبع مقررات اللجنة ، الخاصة بوضع عقاقير تحت المراقبة الدولية ، اجراء سريع على الصعيد الوطني لوضع تلك المقررات موضع التنفيذ . اذ ان التخلف عن ذلك لا يخل فحسب بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيتين ، وانما يقوض أيضا فعالية المراقبة في البلد المتخلف عن ذلك وفي البلدان الأخرى .

٧٦ - وقد أكدت الهيئة في تقاريرها ، على مدى عدة سنوات ، أن هناك حاجة ملحة الى أن يوفر المجتمع الدولي ما قد تحتاجه البلدان النامية من مساعدة لإنشاء ادارات وطنية لمراقبة العقاقير ، أو لتعزيز هذه الادارات ان وجدت ، ولصياغة التشريعات والاجراءات الادارية اللازمة ، ولتدريب الكوادر اللازمة والاحتفاظ بخدماتها في ادارات مراقبة العقاقير لوقت كاف ، وعلاوة على ذلك ، يمكن للبلدان النامية أن تحمي شعوبها من العقاقير غير المرغوبة حماية أفضل وتسهل المراقبة بالحد من عدد العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المستوردة ، وذلك بتخصيص أقل عدد ممكن من نقاط الدخول الجمركية لمثل هذه الواردات ، والتقليل ما أمكن من عدد تجار الجملة المرخص لهم باستيراد هذه العقاقير وتوزيعها .

٧٧ - ومن حيث تجارة التجزئة ، ينبغي أن تخضع جميع البلدان الممارسات الخاصة باصدار الوصفات الطبية للمراجعة الدقيقة المستمرة ، وأن تراقب اصدار هذه الوصفات

منعاً لاساءة استعمالها . وينبغي حصر حق اصدار وصفات العقاقير ذات التأثير النفسي في الأطباء المتمرسين . ومن أجل تعزيز الاستخدام الرشيد لهذه العقاقير ومنع اساءة استعمالها وتعاطيها ، ينبغي تحديث المعلومات الموضوعية عن تأثيراتها ، بصورة دورية ، واتاحتها للأطباء والصيدلة والمعاونين الطبيين .

تحليل الوضع العالمي

٧٨ - عند تحليل أوضاع مراقبة العقاقير على النطاق العالمي ، وكذلك في مناطق بلدان معينة ، تستفيد الهيئة من المعلومات التي تحصل عليها من الحكومات ، ومن هيئات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وسائر المنظمات الدولية المعنية ، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول . ولم تسمح الظروف للهيئة أثناء عام ١٩٨٦ أن توفر أي بعثات الى البلدان كي يتسنى لها أن تقيم بنفسها الأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرقل تحقيق أهداف المعاهدات وتعزيز الالتزام بها .

الشرقان الأدنى والأوسط

٧٩ - لا جدال في أن الكميات الضخمة التي تصادر من الأفيون والهيروين داخل المنطقة وخارجها على السواء انما تدل على وجود مساحات كبيرة تزرع بالخشخاش بصورة غير مشروعة ، كما تدل على وجود قدرات كبيرة على صنع الهيروين . وكثيرا ما يضبط القنب أيضا وبكميات ضخمة .

٨٠ - ويتعاطى الأفيون تقليديا في المنطقة . وقد أدت سهولة الحصول على الهيروين المصنوع محليا خلال السنوات الأخيرة الى انتشار وتعاقد تعاطي هذا العقار داخل المنطقة . ويساء كذلك استعمال المؤثرات العقلية ، خاصة الميثاكوون والفينيتيلين .

٨١ - واذا ما أريد شن هجوم فعال على انتاج الأفيون ، يجب أولا اجراء مسح منهجي للمناطق التي يعتقد أنه يجري فيها زراعة الخشخاش بصورة غير مشروعة . وفي عام ١٩٨٤ ، اقترحت ايران اجراء مثل هذا في جميع انحاء المنطقة الواقعة ضمن نطاق اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط (٢٦) ، وذلك كي يتسنى تحديد مصادر الأفيون بدقة ، وتركيز الجهود على استئصال الخشخاش . وفي اجتماع اللجنة الفرعية الذي عقد بطهران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أبدت ايران استعدادها لاجراء مسح فوتوغرافي من الجو لأراضيها خلال فترة ازهار الخشخاش ، اذا أمكن تدبير ما يلزم من موارد مالية . ويجري حاليا تقييم جدوى هذا المسح وامكانية تمويله . وتحت الهيئة المجتمع الدولي على المبادرة فورا الى تقديم ما يلزم من مساعدة .

٨٢ - ومن الضروري أن تولي الحكومات اهتماما خاصا لاتخاذ اجراءات على الصعيدين

الاقليمي والاقليمي لتحطيم منظمات الاتجار غير المشروع وضبط موجوداتها . وبالمثل ، ينبغي للحكومات المعنية أن تتعاون من أجل اجتثاث مختبرات تحضير الهيروين العديدة الموجودة داخل المنطقة ومنع توافر انهيدريد الخل اللازم لصنعه .

٨٣ - وتكرر الهيئة التأكيد على أنه ينبغي للبلدان التي لم تقم بعد باجراء استقصاءات وبائية دورية أن تفعل ذلك ، بغية تحديد المدى الفعلي كما يبدو من تصاعد اساءة استعمال العقاقير . فهذه الاستقصاءات تمثل متطلبات أساسية لصياغة برامج لتقليل الطلب ثلاثم احتياجات البلدان المعنية ، ويكون لها بالتالي أقصى حظ من النجاح .

٨٤ - وواصل الأونفدك أثناء عام ١٩٨٦ تقديم المساعدة دعماً لما تبذله عدة حكومات في المنطقة من جهود لكبح أعمال الانتاج والاتجار والتعاطي غير المشروعة . ففي افغانستان ، اعتمد الصندوق مشروعا لعلاج المرتهنيين للعقاقير . ومد حتى نهاية عام ١٩٨٦ مشروعا للعلاج والتأهيل كان يجري تنفيذه بالفعل في مصر ، كما بدأ تنفيذ مشروع خاص بانفاذ القانون ، لتزويد الشرطة في مصر بمعدات للاتصال اللاسلكي وبالتدريب والخدمات الاستشارية . واستهل كذلك تنفيذ مشروع مدته سنتان لتعزيز الشرطة الأردنية . وفي باكستان ، يستمر تنفيذ خمسة مشاريع جارية تستهدف التنمية الريفية ، واستئصال الزراعات غير المشروعة ، ودرء اساءة استعمال العقاقير ، وعلاج المتعاطين . وفي تركيا ، تمت الموافقة على مشروع لمد نظام للاتصال اللاسلكي لأغراض انفاذ القانون بحيث يشمل أربع محافظات أخرى ، وكذلك على مشروع يهدف الى صون وتعزيز الضوابط المفروضة على انتاج قش الخشخاش للاستعمالات الطبية . وبالإضافة الى ذلك تنفذ في بعض البلدان مشاريع شائبة تكمل جهود الصندوق .

٨٥ - وتتضمن العقاقير التي يساء استعمالها في افغانستان الأفيون والقنب . وعلاوة على ذلك ، تدل المضبوطات على وجود تعاط للهيروين والميشاكوالون أيضا . وتتخذ الحكومة اجراءات لتطوير برامج الوقاية والعلاج والتأهيل .

٨٦ - وقد تضاعفت الكميات المضبوطة من الأفيون والقنب في افغانستان في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٤ ، بينما زادت مضبوطات الهيروين بمقدار عشرة أمثال . ويتبين من ذلك أن نشاط الانفاذ قد اشتد . ويدل ارتفاع معدل مضبوطات المواد الأفيونية دلالة مؤكدة على أن الخشخاش يزرع بصورة غير مشروعة على نطاق كبير داخل حدود البلد أو على مقربة منها . وقد سنت الحكومة تشريعا يقضي بفرض عقوبات صارمة على المهربين .

٨٧ - ولا تزال تضبط كميات كبيرة من المواد الأفيونية في جمهورية ايران الاسلامية ، وخاصة عند حدودها الشرقية . وكان معظم المهربين الذين القي القبض عليهم من رعايا افغانستان ، وكذلك من رعايا باكستان والهند . وقد أدت أنشطة الانفاذ الى تقليل درجة نقاوة الهيروين على مستوى الشارع بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا والى ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٣٠ في المائة . والعقوبات المفروضة بموجب القانون الايراني على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالاتجار غير المشروع في السلائف والكيميائيات الأساسية تماثل في صرامتها

العقوبات المتعلقة بجرائم المخدرات . وقد ذكر آنفا أن الحكومة على استعداد للتصريح
باجراء مسح جوي تحت رعاية الأمم المتحدة للكشف عن أية زراعة غير مشروعة للخشخاش
داخل ايران .

٨٨ - ولا تزال اساءة استعمال العقاقير ، وخاصة المواد الأفيونية ، مسألة خطيرة .
ولا يعرف مدى اساءة استعمال المؤثرات العقلية ، وان كانت هناك حالات تسريب صغيرة
النطاق ، وخصوصا للباربيتورات ، عن طريق السرقة من الصيدليات . وتوجد مرافق للتأهيل
متاحة لمرتهني العقاقير . وعلاوة على ذلك ، تعمل الحكومة على تحسين التنسيق بين
مختلف الأجهزة المعنية بمراقبة العقاقير .

٨٩ - أما في باكستان ، فقد انخفض انتاج الأفيون غير المشروع الى ٤٥ طنا أثناء
الموسم الزراعي ١٩٨٤/٨٥ ، وهو حد أدنى قياسي ، ثم عاد فتضاعف نحو ثلاث مرات في
موسم ١٩٨٥/٨٦ فبلغ ١٢٠ طنا . وربما يمكن جزئيا عزو هذا الارتفاع في الاتجاه نحو
تقليل الانتاج ، الى ارتفاع الطلب غير المشروع على المواد الأفيونية ، داخل باكستان
نفسها وخارجها . وقد اكتشفت ودمرت مختبرات متنقلة غير مشروعة لانتاج الهيروين في
المناطق القبلية ، كانت تستخدم الأفيون المنتج على جانبي الحدود الأفغانيسية -
الباكستانية ، ويتضح حجم الصنع وكذلك مستوى نشاط الانفاذ من أن مضبوطات الهيروين
قد تضاعفت بين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، بحيث قاربت خمسة أطنان ، كما تضاعفت مضبوطات القنب
أثناء نفس الفترة .

٩٠ - ويجري تنفيذ عدد من مشاريع اعادة التنمية في بعض المناطق المنتجة للخشخاش .
وقد أبدت الحكومة عزمها على أن تطبق بصورة فعالة ، اعتبارا من الموسم الزراعي
١٩٨٦/٨٧ ، الخطر الذي فرضته على زراعة الخشخاش في اثنتين من مناطق الانتاج الرئيسية ،
هما غادون ودير . ويتوقع أيضا تطبيق الحظر في منطقتي باجلور وموهماند القبليتين ،
في الأجزاء التي يعتمز برامج اعادة التنمية فيها .

٩١ - ويتسم الاستهلاك المحلي غير المشروع للعقاقير بطابع خطير . اذ يقدر أن عدد
متعاطي الهيروين في هذا البلد قد بلغ نصف مليون شخص ، وهناك اعداد أكبر حتى من
ذلك من المرتهنين للأفيون والقنب . وتنتشر كذلك اساءة استعمال المؤثرات العقلية ،
بما فيها الميثاكوالون . ويجري توسيع مرافق العلاج ، كما تستهل برامج تثقيفية
وقائية ، بمساعدة من أبناء المجتمعات المحلية ، ومن منظمات غير حكومية . ومن
الأساسي أن تستمر المشاركة الفعالة من جانب السلطات الصحية . كما أن احراز تقدم في
تخفيض حجم الاستهلاك المحلي المرتفع يحتاج بالضرورة الى تخفيض مقابيل في توافر
العقاقير على صعيد الشارع . وثمة حاجة أيضا الى اعادة النظر في كيفية مراقبة
توزيع المؤثرات العقلية للاستعمالات الطبية . وتتقضي فعالية الرقابة احداث تخفيض
جذري في عدد تجار الجملة والتجزئة المأدومين .

٩٢ - وتنظر الحكومة في سن تشريعات تشدد العقوبات على جرائم العقاقير وتسمح
بمصادرة أموال المهربين . ويعد تحسين التعاون على المستوى التنفيذي بين باكستان
وسائر البلدان في المناطق المجاورة شرطا أساسيا لزيادة فعالية التدابير الرامية
الى تقليل الاتجار غير المشروع .

٩٣ - ولا تزال تركيا تنفذ بصورة ناجحة حظرها على إنتاج الأفيون . ومرة أخرى أثناء الموسم الزراعي الأخير لم يتبين من المراقبة الحكومية جوا وبرا في ٦٧ مقاطعة أي تسريب من زراعة الخشخاش المصرح بها لانتاج قش الخشخاش وبذوره . وبسبب موقع تركيا الجغرافي في الوسط بين آسيا وأوروبا ، يهرب الهيروين والقنب عبر أراضيها . وتعزز الحكومة قدرتها على حراسة سواحلها ، حيث ان معظم العقاقير تهرب من تركيا عن طريق البحر .

٩٤ - ولا تزال السلطات في دول الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية قلقة من اساءة استعمال العقاقير . اذ ينتشر تعاطي القنب ، وكذلك المواد الأفيونية ، وبدرجة أقل . كما أن كميات كبيرة من المؤثرات العقلية ، بما فيها الأمفيتامينات والفينيثيلين والميثاكوالون ، تتعاطى وتضبط في معظم بلدان هذه المنطقة الفرعية . وتتخذ اجراءات مضادة في كل من البلدان فرادى وعلى الصعيد دون الاقليمي . وتعرب الهيئة مجددا عن أملها في أن تفي البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة صبغة رسمية على تنفيذها الفعلي لأحكام اتفاقيتي سنة ١٩٦١ و سنة ١٩٧١ ، بأن تصبح أطرافا فيهما في أقرب وقت ممكن .

جنوب آسيا

٩٥ - تقع الهند وسط مصادر رئيسية للعقاقير غير المشروعة ، ومن ثم فإنها تستخدم كبلد عبور للاتجار غير المشروع بالهيروين ، الذي يأتي أصلا من مناطق في الشرق الأوسط والأوسط وجنوب شرق آسيا . فيهرب انهيديرد الخل ، الذي يأتي من الهند أصلا ، الى بعض من هذه البلدان المجاورة لاستخدامه في صنع الهيروين ، ثم يعود جزء من هذا الهيروين مهربا الى الهند وعبرها . وتشير البيانات الناجمة عن الضبطيات الى أن الأفيون يتجر فيه أيضا بصورة غير مشروعة في داخل البلد أساسا ، والى أن جزءا من هذا العقار يسرب من مناطق الزراعة المرخص بها . ومن المعلوم انه جرت بعض العمليات غير المشروعة لصنع الهيروين داخل الهند في السنوات الأخيرة . وقد نجحت العمليات الانفاذية في مختلف أنحاء البلد في ضبط كميات هائلة ، خاصة من الهيروين والقنب .

٩٦ - وحظرت الحكومة في عام ١٩٨٤ صنع الميثاكوالون واستيراده وبيعه . ولا يزال هذا العقار ، الذي يصنع بصورة غير مشروعة ، متوفرا في التجارة غير المشروعة داخل الهند وخارجها ، حيث يهرب أساسا في اتجاه بلدان الجنوب الأفريقي . وتدل الكميات الكبيرة المضبوطة من الميثاكوالون عند نقاط المغادرة طوال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على ضخامة عمليات الصنع غير المشروع وكذلك على كفاءة الأعمال الانفاذية .

٩٧ - أما المراكز الحضرية الرئيسية ، ولا سيما بومباي ونيودلهي ، التي تتخذ كنقاط لاعادة الشحن في مسار تهريب الهيروين ، فهي مصابة بارتفاع حاد في تعاطي الهيروين . ويجرى الآن استقصاء في تسعة مدن رئيسية للوقوف على حجم هذا التعاطي . كما يجرى وضع برامج تستهدف الوقاية من التعاطي وعلاج المرتهنين . وعلاوة على ذلك ، توجه جهود الانفاذ صوب التقليل من توافر العقاقير على مستوى الشارع .

٩٨ - وبعد اصدار "قانون العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، أنشئ مكتب لمراقبة المخدرات لينسق الاجراءات المضادة . وينص القانون أيضا على مصادرة الأصول التي يحوزها المتجرون . ويرصد مكتب رئيس الوزراء التطورات باستمرار . وقد وضع "الأونفداك" ، بالتعاون مع الحكومة ، خطة رئيسية لتقديم المساعدة في مجالات انفاذ القوانين والوقاية من اساءة استعمال العقاقير ومعالجة المرتتهين للعقاقير وتأهيلهم .

٩٩ - وتعزيز التعاون ، على الصعيد التنفيذي ، بين الهند وسائر بلدان المناطق المجاورة ، هو شرط أساسي لزيادة فعالية الاجراءات الرامية الى الحد من الاتجار غير المشروع .

١٠٠ - وفي سري لانكا ازدادت الجرائم المرتبطة بالهيريون بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ الى عشرة أضعافها تقريبا ، وفرضت بحق مرتكبيها أشد العقوبات . وإثر ذلك عمد رعايا من البلد ، كانوا في الأصل يوظفون لنقل المستحضرات الأفيونية المنتجة في منطقة الشرقيين الأدنى والأوسط ، الى تنظيم مجموعات للاتجار في أوروبا الغربية والى اقامة الروابط مع الشبكات الاجرامية الدولية . ويدعم "الاونفداك" مشروعاً في مجال انفاذ القوانين في هذا البلد .

١٠١ - وفي نيبال يستمر الاتجار بالقنب على نطاق واسع . ويفاد أن اساءة استعمال العقاقير ، وخصوصاً الهيريون ، آخذة في التفشي ، وان رعايا للبلد يزدادون تورطاً في الاتجار الدولي للكوكايين . وقد عدل القانون في عام ١٩٨٦ ليشدد العقوبات التي تفرض بحق المتجرين بالعقاقير .

شرق وجنوب شرق آسيا

١٠٢ - أدى الاستئصال الواسع النطاق لزراعة الخشخاش غير المشروعة في بورما وتايلند معا خلال السنة الزراعية ١٩٨٥/١٩٨٦ الى تقليص انتاج المستحضرات الأفيونية في المنطقة . واستمرت المضبوطات الكبيرة ، خصوصا في تايلند وهونغ كونغ ، في انقاص امدادات المستحضرات الأفيونية . وقد أزيلت بعض مختبرات الهيريون النقالية الواقعة على طول الحدود بين تايلند وبورما ، ونقل المتجرون عملياتهم الى أماكن أخرى . وقامت دلائل على حصول محاولات لتهريب مستحضرات أفيونية واردة من الشرقيين الأدنى والأوسط الى المنطقة . ولا تزال زراعة القنب غير المشروعة واسعة الانتشار .

١٠٣ - ويبدو أن تعاطي الهيريون في بعض أنحاء المنطقة استقر عند حد ، لأن البلدان عززت التوعية الوقائية وبرامج التأهيل وكشفت عمليات انفاذ القوانين . ويساء استعمال القنب والمؤثرات العقلية أيضا .

١٠٤ - ويقوم الاونفداك ، منذ انشائه ، بدعم برامج مراقبة العقاقير في المنطقة . كما ترسخ أيضا التعاون الثنائي الذي يشترك فيه عدد من بلدان المنطقة . وتجهد بلدان

رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (٢٧) في توحيد هجماتها المضادة . كما أن هناك تعاون اقليمي في اطار اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات ، التي تعقد برعاية الأمم المتحدة . وفي المنطقة عدة بلدان تدرس الآن تشريعاتها ، بغية تمكين سلطاتها من مصادرة الأصول التي يحوزها المتجرون .

١٠٥ - وواصلت بورما بنشاط استئصال محاصيل الخشخاش غير المشروعة . فخلال الموسم الزراعي ٨٦/١٩٨٥ ، أتلّف أكثر من ١٣ ٠٠٠ هكتار من الخشخاش ، معظمها في ولاية "شان" . وقد حقق ذلك برش مبيدات الأعشاب من الجو وبالالتلاف اليدوي . وكانت المساحة المستأصلة تفوق بـ ٥٠ في المائة ما كانت عليه في السنة السابقة . واستمر تهريب انهيدريرد الخل الى بورما لصنع الهيروين . وقد أحدثت الضوابط الصارمة التي مارستها السلطات التايلندية شحا في المستحضر الكيميائي المذكور في منطقة الحدود ، حيث يجري هذا الصنع . ودخل معظم الهيروين المشار اليه قنوات الاتجار الدولي غير المشروع عبر تايلند ، مع أن بعض الكميات خرجت عبر الهند أو شحنت عبر بحر اندامان .

١٠٦ - وكشف عن وجود زراعة واسعة النطاق للقنب على طول الحدود الجنوبية الشرقية لبورما ، وأتلّف ٦٥ طنا من هذا المخدر .

١٠٧ - ولا يزال تعاطي الهيروين خطيرا داخل البلد . وقد عدل القانون لتشديد العقوبات على المتعاطين الذين يتخلفون عن التسجيل للعلاج . ولا يعرف مدى اساءة استعمال المؤثرات العقلية ، انما يعتقد أن تعاطي الميثاكوالون قد ازداد . ويضطلع الآن ببرامج لمعالجة المرتهنيين للعقاقير ، يتضمن عنصر التأهيل فيها التدريب على التقنيات الزراعية وتربية الماشية .

١٠٨ - ويواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الى برامج مراقبة العقاقير في بورما . وهذه البرامج تشمل الاستئصال ، وانفاذ القوانين ، وتأمين فرص بديلة لمزارعي الخشخاش ، والحد من الطلب . وخلال العقد الماضي اضطلع الاونفداك في بورما ببرنامج متعدد القطاعات ، ووقّع مع الحكومة ، في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، اتفاقا جديدا مدته خمس سنوات ينص على أن يقدم الصندوق مساهمة قيمتها ١٠٥ ملايين دولار ، وتعهدت الحكومة ، من ناحيتها ، بشن حملات استئصال تواكب فيها تنفيذ البرنامج مستهدفة تحقيق الاستئصال التام لانتاج الأفيون بحلول نهاية فترة السنوات الخمس . ويقدم الدعم أيضا عن طريق الترتيبات الثنائية ، والتزام الحكومة الشابت مكافحة النشاط غير المشروع في ميدان المخدرات أمر واضح ، وهو يسوغ استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم .

١٠٩ - وفي تايلند ، يقدر أن ٢٦ طنا من الأفيون ، تقريبا ، أنتجت على نحو غير مشروع في الفترة ٨٦/١٩٨٥ ، وهذه القيمة هي أقل بنحو عشرة أطنان مما كانت عليه في سنة المحاصيل السابقة . وقد شنت السلطات حملة استئصال فأتلفت زهاء ١ ٧٠٠ هكتار من مزروعات الخشخاش - زائدة ما أتلّف في السنة السابقة الى أربعة أضعاف تقريبا . وثمة برامج يجري العمل بها منذ سنوات ، وغايتها اعادة تنمية مناطق زراعة الخشخاش وتأمين امكانات دخل بديلة للمزارعين . ويجري استئصال الخشخاش متزامنا مع وضع

البرامج . وفي عام ١٩٨٦ ، صاغ صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير مشاريع جديدة واسعة النطاق لتنمية مناطق المرتفعات توخيا للقضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة وتخفيض الطلب على المخدرات . وهذه المشاريع الاضافية تتطلب من الصندوق مساهمة تقارب ٩ ملايين دولار على مدى الأعوام الخمسة القادمة . وأدت الاجراءات المتخذة لمنع وصول انهيدريد الخليك الى مختبرات الهيرويين الواقعة على طول الحدود بين تايلند وبورما الى نقل بعض هذه المختبرات باتجاه الجنوب ، الى قرب حدود ماليزيا . وربما كان في اكتشاف أول مختبر للامفيتامين في تايلند ، في عام ١٩٨٦ ، دلالة على تزايد اساءة استعمال هذا العقار .

١١٠ - زراعة القنب غير المشروعة مستمرة في البلد ، لكن السلطات تجهد في استئصالها . وبما أنه يقدر أن اجمالي انتاج الأفيون في المنطقة لا ترد من تايلند نفسها الا نسبة صغيرة نسبيا منه ، تركز جهود انفاذ القوانين في البلد ، على نحو رئيسي ، على قطع طريق المستحضرات الأفيونية التي تنتج في أمكنة أخرى في المنطقة . ويظهر ارتفاع معدل المضبوطات في الارتفاع الهام الذي طرأ على الأسعار التي هيمنت خلال العاميين الماضيين . وقد أفضت المشاورات الرفيعة المستوى بين تايلند وبورما الى الاتفاق على تعزيز التعاون على قمع الاتجار بالعقاقير .

١١١ - ولا تزال اساءة استعمال المستحضرات الأفيونية والقنب والمؤثرات العقلية مرتفعة . ويعتقد أن في بانكوك أكثر من ٤٠٠ "غرزة" هيرويين . ويعتزم الاضطلاع بخطة طويلة الأجل لازالتها ولازالة غيرها من نقاط بيع التجزئة . وتضع هذه الخطة الآن كل الأجهزة المعنية ، متعاونة مع مدينة بانكوك .

١١٢ - ولا تزال جهود مراقبة العقاقير في تايلند تستحق دعم المجتمع الدولي .

١١٣ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حصل في الماضي انتاج غير مشروع للأفيون ، وليس هناك معلومات عن الحالة الحاضرة . وقد زودت سلطات هذا البلد الهيئة ببعض المعلومات المطلوب تقديمها بموجب اتفاقيتي عامي ١٩٦١ و ١٩٧١ . والهيئة تأمل توسيع هذا الحوار مع الحكومة وارسال بغثة الى البلد ، لهذا الغرض ، في أقرب فرصة ممكنة .

١١٤ - واستمر تهريب المستحضرات الأفيونية بسفن الصيد من تايلند الى اقليم هونغ كونغ ، وتسببت مصادرة كميات كبيرة من الهيرويين بارتفاعات مؤقتة في الأسعار ، لكن المتجرين سرعان ما أعادوا ملء مخزوناتهم . ورغم كثافة عمليات انفاذ القوانين ، لا تزال هونغ كونغ نقطة اعادة شحن هامة للاتجار غير المشروع ، والقنب الوارد من الفلبين يدخل الاقليم بكميات كبيرة في سفن الشحن الناقلة للحاويات ، وشمة كميات أقل جرى تهريبها من تايلند والهند ونيبال .

١١٥ - ويبدو أن تعاطي الهيرويين استقر عند حد . أما تعاطي القنب والمؤثرات العقلية ، وخصوصا الميثاكوالون ، فقد يكون في ازدياد ، انما لا يقدر أنها ضخمة فسي الوقت الحاضر . غير أن بائعي العقاقير بالجملة ملزمون الافادة ، كل ربع سنة ، عن عائدات

كل الواردات المشروعة من المؤثرات العقلية . والمفترض في وجود سلسلة من برامج العلاج التي يمكن الانتفاع بها بسهولة ، مرتبطة بخدمات الرعاية بعد العلاج وبالبرامج التعليمية الواسعة النطاق ، أن يدفع الى تحقيق المزيد من التقدم في الحد من اساءة استعمال العقاقير . وتؤدي المنظمات غير الحكومية دورا هاما في هذا المجال .

١١٦ - وفي ماليزيا حصل هبوط في عدد مدمني المخدرات الذين أفيد عنهم حديثا . وربما أمكن رد ذلك الى الاجراءات الصارمة التي تتخذها الحكومة ضد الاتجار بالعقاقير ، والى برامجها الشاملة الخاصة بالتأهيل ، الى جانب ما يقدمه المجتمع المحلي من دعم في مجال الرعاية بعد العلاج . ولا تزال المستحضرات الأفيونية تدخل البلد آتية من تايلند وبورما ، كما كشفت محاولات لتهريب هذه العقاقير من الهند وباكستان . ورغم ذلك حصل نقص في الهيروين يدل عليه ارتفاع الأسعار وانخفاض درجة النقاء واتخاذ المؤثرات العقلية بدائل له . ويعتزم تحسين مراقبة المؤثرات العقلية باستخدام الحاسبات الالكترونية وزيادة عدد الموظفين . ويدعم الاونفاك مشاريع يظطلع بها في ميادين انفاذ القوانين والتشريع وتقليل الطلب . والعقوبات التي تفرض بحق مرتكبي جرائم العقاقير هي في منتهى الشدة .

أوقيانيا

١١٧ - يستمر تهريب الهيروين والقنب الى استراليا ، خصوصا من جنوب شرق آسيا . كما تجري محاولات لتهريب الهيروين وراتنج القنب من جنوب غرب آسيا . أما الأمفيتامينات ، وهي تنتج محليا بصورة غير مشروعة ، فهي متيسرة على نطاق واسع . وفي عام ١٩٨٥ ، دمر من المختبرات ثلاثة للأمفيتامين واثنان للميثيل أمفيتامين ، كما أزيل مختبران خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٦ . وتظهر المضبوطات أن الكوكايين يتعاطى هو أيضا .

١١٨ - وتتخذ السلطات الآن اجراءات مضادة شاملة . فالحملة الوطنية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، التي أطلقت في عام ١٩٨٥ وتستمر ثلاث سنوات ، يديرها مجلس وزاري معني باستراتيجية العقاقير ، وتشمل برامج جديدة أو معززة للتوعية الوقائية ، والعلاج/التأهيل ، وانفاذ القوانين ، علاوة على البحث والتدريب . وأصدر في نهاية عام ١٩٨٥ قانون ينص على أن تنشأ في مقاطعة نيو ساوث ويلز لجنة للتحقيق في جرائم العقاقير ، ولا سيما ما يتصل منها بالاجرام المنظم .

١١٩ - وتيسر العقاقير غير المشروعة محدود في نيوزيلندا ، نثرا لموقعها الجغرافي ، وقد هرب اليها بعض الكوكايين عبر استراليا . ويستمر الصنع المحلي غير المشروع للمورفين والهيروين من مستحضرات تحتوي على الكودايين ، وقد كشفت ١٦ حالة من هذا النوع في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٦ . وانخفضت المبيعات بفعل التدابير المتخذة للحد من تيسر هذه المستحضرات على صعيد بيع التجزئة ، بتخفيض عدد الأقراس في كل علبه وفرض ترخيص خاص على كل مبيع يتجاوز العلبتين . لكن سرقة المستحضرات القائمة على الكودايين من الصيدليات والمخازن قد ازدادت . كما أن زيت القنب يستخرج محليا ،

وأكثر استخراج من القنب المزروع محليا . وطراً ازدياد طفيف على الكميات المضبوطة من الكوكايين التي ربما كان بعضها موجها الى استراليا . وشمة تهريب بواسطة البريد ، وهو يتعلق خصوصا بعقار ل . س . د الوارد من هولندا .

أوروبا

أوروبا الشرقية

١٢٠ - معظم بلدان المنطقة أطراف في اتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ . ولا تشكل اساءة استعمال العقاقير ، اجمالا ، مشكلة خطيرة للصحة العامة ، مع أن في بعض البلدان قلقا متزايدا من تسبب زراعة النباتات المخدرة في تكاثر حالات التسريب المحلية من قنوات الاتجار المشروع . كما لوحظت في بعض البلدان حالات اساءة استعمال لبعض المؤثرات العقلية ، مقترنة بالكحول في كثير من الأحيان .

١٢١ - وتقع أوروبا الشرقية بين منطقتين كبيرتين تنتج وتستهلك فيهما العقاقير المخدرة على نحو غير مشروع ، وتهرب العقاقير عبرها عادة من الشرق الى الغرب . وتعزز الآن في عدد من البلدان مرافق التفتيش الجمركي . وبين التدابير الأخرى الرامية الى دعم الاجراءات المضادة ، التدريب المشترك لموظفي الجمارك ، والاكتثار من تبادل المعلومات بين أجهزة انفاذ القوانين ، وعقد المشاورات الدورية بين سلطات البلدان المعنية .

١٢٢ - ومما يثير قلقا عميقا في بولندا اساءة استعمال ركازة تحضر محليا ، تحتوي على قلويدات وتستخرج من جراثيم الخشخاش التي تقتطف سرا من الزراعة المشروعة . وقد اتخذت السلطة ، لمواجهة هذه المشكلة سلسلة من التدابير ، بما في ذلك سن تشريع جديد . (٢٨)

١٢٣ - وفي تشيكوسلوفاكيا ، لوحظت حالات متفرقة لاساءة استعمال بعض المؤثرات العقلية ، مقترنة بالكحول في أحيان كثيرة . وكشف وجود اساءة استعمال محدودة النطاق للميثامفيتامين الذي يصنع محليا بصورة غير مشروعة من الايفيدرين . ثم ان التهريب العبوري للهيروين الوارد من شبه القارة الهندية والموجه الى أوروبا الغربية ، أدى بالسلطات الى تعزيز قدراتها في مجال انفاذ القوانين ، وخصوصا عند نقاط المراقبة الجمركية . وتتعاون السلطات تعاوننا نشطا مع سائر البلدان المعنية .

١٢٤ - وفي الاتحاد السوفياتي يتزايد قلق السلطات حيال اساءة استعمال بعض العقاقير المخدرة التي لا تزال محدودة ولكن تتزايد بوضوح . ويحصل على العقاقير ، بالدرجة الأولى ، من حقول القنب التي تزرع لأغراض صناعية ، أو من القنب الذي ينمو برياً ، وكذلك من حقول الخشخاش . وتتزايد سرقات العقاقير من المؤسسات الطبية أو شبه الطبية . وشمة دراسات تجرى في بعض الجمهوريات ، أو تجريها الحكومة المركزية ، لتقييم الحالة ولاتخاذ التدابير العلاجية من أجل تعين الضوابط الرقابية ومعالجة متعاطي العقاقير وتأهيلهم .

أوروبا الغربية

١٢٥ - كل بلدان أوروبا الغربية أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، بصيغتها الأصلية أو المعدلة ، باستثناء سان مارينو ومالطة . ومن جهة أخرى ، هناك بين بلدان المنطقة الـ ٢٦ ، عشرة بلدان ، ضمنها بلدان مصنعة مثل بلجيكا وسويسرا والنمسا وهولندا ، لم تصادق بعد على اتفاقية سنة ١٩٧١ . ومصادقة كل البلدان المصنعة وتنفيذها التام لأحكام الاتفاقيتين أمران ضروريان للوصول بنظام المراقبة الدولية الى أقصى فعالية ولمنع تسرب العقاقير الى الاتجار غير المشروع . ولذلك تحت الهيئة كل البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

١٢٦ - ويظهر من البيانات التي جمعتها أجهزة انفاذ قوانين العقاقير في عدد من البلدان خلال عام ١٩٨٥ وجزء من عام ١٩٨٦ ، أن هناك استقرارا ، بل هبوطا في بعض الحالات ، في عدد الوفيات المرتبطة بالعقاقير . وتفيد التقارير أن متوسط عمر الضحايا في بعض البلدان قد ارتفع ، كما ارتفع متوسط عمر الأشخاص المعروفين بارتهاهم للعقاقير . ولا تزال اساءة استعمال العقاقير في عدة بلدان عالية الدرجة ، بينما تبدو في بلدان أخرى آخذة في الاستقرار ، بل متناقصة في بعض الحالات . أما تعاطي الكوكايين فهو الآن واسع الانتشار وآخذ في الازدياد في بعض البلدان .

١٢٧ - ولا يزال الهيروين متيسرا على نطاق واسع ، واجمالي الكميات التي ضبطت في عام ١٩٨٥ يفوق ما ضبط في عام ١٩٨٤ . وتشير البيانات المتاحة عن عام ١٩٨٦ الى أرجحية استمرار هذه الاتجاهات . وقد ضبطت أكبر الكميات في المملكة المتحدة وهولندا وفرنسا . وحصل انخفاض في عدد المتورطين وفي عدد الضبطيات على السواء . وشمة دلائل على أن الاتجار قد يكون أفضل تنظيما وأن هناك كميات أكبر تهرب جوا وبحرا . وفي عام ١٩٨٦ ضبطت في روتردام كمية من الهيروين وارده من كابول بلغ حجمها ، منفردة ، ٢٢٠ كغم . وبين اجمالي الكميات المضبوطة في المنطقة نسبة تفوق الـ ٥٠ في المائة من المعروف أو المفترض ، أن الحصول عليها أو انتاجها قد جرى في الشرقيين الأدنى والأوسط وجنوب آسيا ، بينما قدر أن نسبة ١٨ في المائة منها وردت من جنوب شرق آسيا . وقد اكتشفت في عام ١٩٨٥ خمسة مختبرات للهيروين ، أربعة في هولندا وواحد في سويسرا .

١٢٨ - وأما الكوكايين فلا يزال يتجر به ويتعاطى على نطاق واسع في عدة بلدان من المنطقة . وكان قد حصل هبوط في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ في الكميات المصادرة وفي عدد المصادرات وعدد المتورطين ، لكن الاتجاهات الملاحظة حتى هذه الفترة من عام ١٩٨٦ تشير الى حصول طفرة جديدة ، ولا سيما في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة . وعدد متعاطي الكوكايين والوفيات المرتبطة بالكوكايين هو في تزايد في جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولا يزال تهريب الكوكايين الى اسبانيا وعبرها عند مستوى عال . ومع أن معظم الضبطيات يجري في المطارات ، تعتقد أجهزة انفاذ القوانين أن هناك كميات ضخمة ودائبة التزايد من الكوكايين تهرب الى أوروبا عبر المرافئ دون أن تكتشف . ويبدو أن استخدام الحاويات لهذا الغرض يتزايد . وما لم تزود أجهزة انفاذ القوانين بموارد مالية ووسائط تقنية اضافية ، فلا شك أن استخدام المتجرين للمرافئ سيفوق في كثرته حتى استخدامهم للمطارات . وشمة دلائل على أن المتجرين ينقلون الآن بعض عمليات التكرير الى بلدان فيها صناعات كيميائية ، وربما كان ذلك

نتيجة للضوابط المفروضة على السلائف وعلى مستحضرات كيميائية محددة في بعض بلدان أمريكا الجنوبية . وتحصل في أوروبا الغربية ضبطيات عرضية لعجينة الكوكا .

١٢٩ - وخلال عام ١٩٨٥ ، بلغ اجمالي كميات القنب المضبوطة في أوروبا الغربية أقصى حد له على الاطلاق ، وكان يمثل ازديادا نسبته ٤٥٠ في المائة قياسا بالكميات التي ضببت في عام ١٩٧٥ . وهذا الاتجاه مستمر في عام ١٩٨٦ . ورغم أن معظم القنب يرد من الخارج ، تتزايد زراعة هذا المخدر خلافا للقانون في بعض بلدان المنطقة . وكان ربع القنب المضبوط في المنطقة واردا من الشرقيين الأدنى والأوسط ، بينما كان شمال افريقيا وبلدان جنوب الصحراء مصدر ٢٠ في المائة منه تقريبا . ويتزايد ما يضبط في أوروبا الغربية من قنب وارد من أمريكا الجنوبية ، وقد كان يمثل ٢٥ في المائة مما ضبط في عام ١٩٨٥ . ويبدل حجم الكميات المضبوطة على ضخامة كميات القنب التي تتعاطى في المنطقة .

١٣٠ - وتستمر اساءة استعمال منشطات الجهاز العصبي المركزي ، وفي طليعتها الأمفيتامينات ، في المملكة المتحدة وفي البلدان السكندينية . وتتزايد اساءة الاستعمال تزايدا حادا في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي معظم الحالات ، يصنع العقار سرا ، في هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالدرجة الأولى . ويستمر ضبط كميات كبيرة من عقار ل . س . د . ، خصوصا في هولندا التي يعتقد أن هذا المخدر يصنع فيها سرا .

١٣١ - ويستمر في أوروبا الغربية تسريب بعض المؤثرات العقلية من الصنع المشروع . ويهرب السيكو باربيتال ، على نحو رئيسي ، الى غرب افريقيا ، بينما يهرب الفينيتيلين الى الشرق الأوسط . ومما يبعث على الأسف أن هناك بضعة بلدان مصدرة ليست أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٧١ ولا هي مجهزة بالتشريعات الوطنية اللازمة التي تمكن ادارات مراقبة العقاقير فيها من منع هذا التسرب . وخلال الأعوام القليلة الماضية ، أوصت الهيئة باتخاذ تدابير لعلاج هذا الوضع . وعلى أية حال ، فإن معظم الادارات الوطنية تتعاون مع الهيئة تعاونا وثيقا . وقد سبقت الاشارة الى تيقظ هذه الادارات تعاونا معا ومع الهيئة ، على غرار ما جرى في السنة الماضية ، قد حال دون تسرب عدة أطنان من المؤثرات العقلية الى الاتجار غير المشروع .

١٣٢ - وتحت الهيئة مقرري السياسات على تعزيز برامج الوقاية ، اذ لا يرجح أن يتقلص عرض العقاقير والاتجار بها الا اذا حصل هبوط جذري في الطلب . وينبغي لهم ، خصوصا ، أن يأخذوا في الاعتبار الدلائل التي تشير الى أن المتجرين بالكوكايين يسعون الآن الى توسيع أسواقه في أوروبا الغربية . كما ينبغي لسلطات بلدان أوروبا الغربية التي يزرع فيها القنب بصورة غير مشروعة أن تضطلع ببرامج للكشف والاستئصال .

أمريكا الشمالية

كندا

١٣٣ - لا تزال اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ظاهرتين خطيرتين تسببان قلقا متزايدا . وتعاطي القنب ومشتقاته هو الأكثر شيوعا . ويرد معظم الامدادات من الخارج ، مع أن الكميات التي تنتج سرا داخل البلد تزداد هي أيضا . والكوكايين موجود بوفرة ويتعاطى على نطاق واسع ، خصوصا في مناطق المدن الكبرى .

وتتوقع السلطات نشوء ظاهرة تدخين الكوكايين ذي الهيئة البلورية (المسمى "كراك") (٢٩) . وفي السوق غير المشروعة أيضا كميات وافرة من الهيروين العالي النقاء . ومعظم هذا الهيروين يرد من جنوب شرق آسيا ، لكن الهيروين الوارد من المكسيك سهل المنال هو كذلك . وأكثر ما يحصل هو تسرب المستحضرات الأفيونية على اختلافها ، وكذلك بعض البنزوديازيبينات ، من الامدادات المشروعة في مناطق المدن الكبرى . ولا يزال الصنع السري لبعض المؤثرات العقلية يثير قلق السلطات . ويجري تهريب الامفيتامينات وعقار ل . س . د . س . د . الى كندا من الولايات المتحدة .

١٣٤ - وتواصل الحكومة الكندية اضطلاعها ببرنامج نشط يستهدف احتواء اساءة استعمال العقاقير ومكافحة الاتجار غير المشروع بها . وتركز الوحدات الاتحادية المعنية بالعقاقير على تحطيم شبكات الاتجار الرئيسية . وثمة برنامج وطني يركز على تبين وتعقب الأصول المالية المرتبطة بالاتجار . وقد أنشئت فرقة عمل خاصة لاعتراض مهربى المخدرات ، ونشرت أفرقة من ضباط الجمارك في موانئ الدخول الرئيسية .

١٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، أعلنت الحكومة أن كندا تعتزم أن تصبح طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ .

المكسيك

١٣٦ - تواصل السلطات المكسيكية ، رغم ضيق الحالة الاقتصادية الحاضرة في البلد ، اسناد أولوية عالية لحملة انفاذ القانون الواسعة النطاق ، التي تشنها منذ عام ١٩٧٦ . ويجري تكثيف الاجراءات المضطلع بها لمكافحة زراعة المحاصيل المخدرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ، وخصوصا بمساعدة الجيش .

١٣٧ - ونتيجة لذلك ، يشترك ٢٥ ٠٠٠ جندي مكسيكي في حملة الاستئصال ، وقد اتلفوا حتى الآن آلافا من الهكتارات المزروعة بالقنب وخشخاش الأفيون . وواصلت البحرية المكسيكية في البحر الكاريبي عمليات اعتراض المتجرين بالعقاقير . وحقق النظام المعمول به ، الذي يعاين ويراقب الشريط الساحلي الوطني ، نتائج هامة ، خصوصا في الجزء الجنوبي من البلد حيث صودرت كميات ضخمة من المخدرات . وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٦ ، ضبطت السلطات كميات كبيرة من القنب والكوكايين واطلقتها .

١٣٨ - وتفيد دراسة أجريت مؤخرا أن تعاطي القنب لا يزال هو الأوسع انتشارا في البلد . ويستهلك الهيروين ، أكثر ما يستهلك ، على طول حدود المكسيك الشمالية . كما كشفت حالات متفرقة من تعاطي الكوكايين وعجينة الكوكا . ولا تزال اساءة استعمال المذيبات العضوية تطرح مشكلة خطيرة . والسلطات منصرفة الى بذل جهود ترمي الى تقييم حالة اساءة استعمال العقاقير في البلد باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو اتخاذ الاجراءات العلاجية . وقد قامت الحكومة المكسيكية ، من خلال أجهزتها المعنية ، بتوسيع وتكثيف برنامجها الوطني الخاص بالعقاقير ، ويخص الآن مزيد من الموارد لأنشطة الوقاية والتأهيل .

الولايات المتحدة الأمريكية

١٣٩ - لا يزال الاستهلاك غير المشروع لمجموعة متنوعة من العقاقير ، تتعاطى مجتمعة في أحيان كثيرة ، مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة . ولا يزال القنب أوسع العقاقير تعاطيا ، رغم أن هناك استقصاءات تظهر أن تعاطي الشباب له قد هبط . ويعتقد أن تعاطي الهيروين قد استقر عند حد ، أما العقاقير الخطرة الأخرى ، كالميثامفيتامين والفينيسكلويدين وشبائه الفنتانيل ، فلا يزال يساء استعمالها . والعقار الذي يثير أعظم القلق اليوم هو الكوكايين ، الذي يقدر أن هناك ما بين أربعة وخمسة ملايين شخص يتعاطونه بانتظام . والطريقة الشائعة لتعاطي هذا المخدر هي تدخين نوع منقّى من هذه المادة معروف في الشارع - حيث يسوّق بكميات كبيرة وبأسعار متدنية نسبيا - باسم "كراك" (Crack) (٣٠) .

١٤٠ - ويرد جزء كبير من القنب الذي يتعاطى في البلد من الخارج ، مع أن الزراعة المحلية قد ازدادت . وبين نباتات القنب المزروعة محليا جزء يدخل في نوع "سنمينلا" ذي المفعول الأقوى . وخلال عام ١٩٨٦ ، جرت عمليات استئصال للقنب المزروع محليا بالوسائل اليدوية وبرش مبيدات الأعشاب من الجو . واشتركت الولايات الـ ٥٠ جميعها في الحملة . ويرد الكوكايين من أمريكا اللاتينية ، والهيروين من المكسيك ومن جنوب غرب آسيا وجنوب شرقها . أما المخدرات والمؤثرات العقلية الاصطناعية فمعظمها ينتج في مختبرات سرية في الولايات المتحدة . وحجم الاتجار ضخم جدا ، ويتكبد البلد نتيجة لاساءة استعمال العقاقير ، كل سنة ، بلايين من الدولارات تذهب في الرعاية الصحية المتزايدة التكاليف ، والانتاجية الضائعة ، وما يرتبط بالعقاقير من اجرام وعنف .

١٤١ - وهناك تدابير مضادة شاملة يوظف بها بنشاط منذ سنين عديدة في ميادين انفاذ القوانين ، والوقاية من اساءة استعمال العقاقير ، ومعالجة المرتتهنين للعقاقير - وتأهيلهم . وخلال عام ١٩٨٥ أدين أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص بجرائم تتصل بالعقاقير ، وضبطت ادارة انفاذ قوانين العقاقير ما تصل قيمته الى ٢٥٠ مليون دولار من موجوداتهم .

١٤٢ - وتواصل الولايات المتحدة بنشاط الاشتراك في الحملة الدولية لمكافحة انتاج العقاقير والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع . وهي تقدم دعما قويا في هذا الصدد ، عن طريق الأونفداك وفي اطار الترتيبات الثنائية والاقليمية . وهي تساند البرامج المضطلع بها في زهاء ٣٠ بلدا آخر .

١٤٣ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وصف الرئيس ريغان الاتجار بالعقاقير بأنه يهدد الأمن الوطني ، وأعلن شن "حملة مقدسة" وطنية ضد العقاقير تضم مجموعة متضافرة من الجهود المتكاملة ، تشترك في بذلها الحكومة والقطاع الخاص . وتستهدف هذه الحملة ما يلي : تطهير أماكن العمل من العقاقير ؛ تطهير المدارس من العقاقير ؛ توفير علاج فعال لادمان العقاقير ؛ توسيع التعاون الدولي ؛ تعزيز أنشطة انفاذ القوانين ؛ زيادة التوعية العامة والوقاية . وشدد الرئيس على أن نهاية وباء اساءة استعمال العقاقير ستأتي من خلال الجمع بين صرامة القوانين واحداث تغيير جذري في

موقف الناس ، والهدف النهائي من ذلك هو خلق جيل خال من العقاقير . وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ ، أصدر الرئيس "قانون مكافحة اساءة استعمال العقاقير" لعام ١٩٨٦ ، الذي اعتمده الكونغرس . وسيتيح القانون الجديد اتخاذ اجراءات مكثفة ومعالجة غايتها بلوغ الاهداف الستة المذكورة أعلاه . وقد رصد ، في السنة المالية ١٩٨٧ ، أكثر من ٢٤٠٠ مليون دولار لهذا الغرض .

منطقة الكاريبي ، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية

١٤٤ - لا تزال شجيرة الكوكا تزرع في مناطق شاسعة من بوليفيا وبيرو ، المنتجتين الرئيسيتين في العالم ، كما تغزو هذه الزراعة غير المشروعة مساحات جديدة في أنحاء أخرى من المنطقة . وقد ساهم هذا التوسع في الزراعة ، مقترنا بسهولة الحصول على مستحضرات كيميائية ، معينة في كل أنحاء أمريكا اللاتينية خلال العقد الماضي ، في حدوث ازدياد كبير في انتاج الكوكايين والاتجار به على نحو غير مشروع . لكن الأنشطة المكثفة لانفاذ القوانين التي اضلعت بها عدة بلدان في السنوات الأخيرة ، وحصـر ورصد الاتجار بمستحضرات كيميائية معينة ، وخصوصا الأثير ، عطلت بعض أنشطة المتجرين وأجبرتهم على البحث عن مصادر جديدة لامداداتهم وذلك عن مسالك جديدة للتهريب .

١٤٥ - وفوق ذلك ، أمرت سلطات بلدان عديدة عن قلق يتعمق باطراد ازاء خطر اساءة استعمال العقاقير ، وخصوصا المخاطر الجديدة الناشئة عن تدخين عجينة الكوكا وازدياد واتساع نطاق تعاطي الكوكايين والقنب . كما يساء استعمال الأمفيتامينات في بعض البلدان .

١٤٦ - ولكن يمكن أن ترى ، في هذه الصورة القاتمة ، بعض العلامات التي تبعث على الأمل . فاستئصال زراعة شجيرة الكوكا والقنب جار في عدة بلدان . وحتى الآن عززت قوانين مراقبة العقاقير ، وركز خصوصا على حملات تقليل الطلب . كما توسع نطاق التعاون الاقليمي ، بما في ذلك بذل بعض الجهود المشتركة في مجال انفاذ القوانين . ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الزخم ، والاضطلاع بأنشطة متوازية في كل البلدان التي تواجه مشاكل متماثلة في المنطقة .

١٤٧ - والاحتياجات المشروعة من الكوكايين هي ، على الصعيد العالمي ، عند حد أدنى وآخذه في الانخفاض باطراد . ولا بد للموردين المشروعين - أي بيرو ، والى درجة أدنى بوليفيا - من الأخذ بنظام الترخيص للزراعات المحدودة اللازمة لتلبية الاحتياجات الطبية واستخراج المواد العطرية ، ومراقبة هذه الزراعات مراقبة فعالة . ثم أن مساحة المنطقة المرخص بها ينبغي الا تتجاوز ما يلبي الاحتياجات العالمية المقدرة كما تنشرها الهيئة . وبالمثل ، ينبغي اخضاع أوراق الكوكا المستخدمة للمضغ ، في أقرب وقت ممكن ، للتخمين ولتدابير المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٦١ .

١٤٨ - وخلال عام ١٩٨٦ ، كثف الاونفداك أنشطته في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . ويبلغ الدعم الاجمالي الذي يقدمه الصندوق ، والذي يشمل برامج مختلفة متعددة السنوات

لصالح المنطقة ، ٥٣٨ مليون دولار . وأبرمت مع حكومة بوليفيا اتفاقات جديدة تتعلق بأنشطة انفاذ القوانين والوقاية والعلاج والتأهيل ، وهي تكمل البرنامج الحالي للتنوع الزراعي وتنمية الصناعات الزراعية في منطقة اليونغاس . وفي إطار اتفاق البرنامج المتعدد القطاعات الذي أبرم في شباط/فبراير ١٩٨٥ بين حكومة كولومبيا والأونفداك ، أدمجت أنشطة جديدة بمشروع ابدال محاصيل الكوكا في منطقة كاوكا . وفي أيار/مايو ١٩٨٦ ، وقعت مذكرة تفاهم مع حكومة أكوادور ، التي وافقت على ازالة زراعة الكوكا غير المشروعة في غضون خمس سنوات ، لقاء تعهد من الأونفداك بدعم خطة لمراقبة العقاقير . وفي بيرو ، يدعم الأونفداك في الوقت الحاضر مشروعاً مدته سنتان لبدال المحاصيل وللتنمية المجتمعية في منطقة كوبيابامبا . ويمول الصندوق أيضاً في هذا البلد مشروعين للتنمية الريفية ولتنمية الصناعات الزراعية في منطقة تنغو ماريا ، علاوة على أنشطة الوقاية والمعالجة . كما شرع الأونفداك في مساعدة بلدان أخرى في المنطقة ، وضمنها الأرجنتين وباراغواي والبرازيل ، على صياغة وتنفيذ خطط وطنية للنطاق لمراقبة العقاقير . ويجري العمل أيضاً بمشاريع للوقاية والمعالجة في جزر البهاما وجامايكا . وثمة مشروع اقليمي يموله الأونفداك وتنفذه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية /الانتربول يتعلق بانشاء شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة البحر الكاريبي وامريكا الوسطى من أجل مراقبة العقاقير وأنشطة انفاذ القوانين المرتبطة بها . ويجري استحداث أنشطة اقليمية اضافية ، بالتعاون مع أمانة الاتحاد الكاريبي . كما يقدم الأونفداك المساعدة في إطار اتفاقات ثنائية . وتقتضي أبعاد المشكلة في المنطقة دعماً واسع النطاق ومستمرًا للجهود التي تبذلها الحكومات ، أن كان يراد احداث أثر ذي شأن .

١٤٩ - وفي الفترة من ١٠ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ ، اشتركت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وحكومة أسبانيا ، بدعم مالي من الأونفداك ، بتنظيم حلقة تدريبية عقدت في مدريد للموظفين الاداريين المعنيين بمراقبة العقاقير وانفاذ القوانين في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وقد سحنت لمشاركين من ٢١ بلداً فرصة الوقوف على الجوانب العملية لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير . وسيجري في عام ١٩٨٧ تقييم لأثر الحلقة ، من حيث تحسين أسلوب تقديم العقاقير الى الهيئة .

١٥٠ - وخلص مؤتمر البلدان الأمريكية المخصص للاتجار بالمخدرات ، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ برعاية منظمة الدول الأمريكية ، الى أن التعاون الدولي لا يغنى عنه للنجاح في مواجهة المنظمات المتعددة الجنسيات التي تمارس الاتجار بالعقاقير . كما حث المؤتمر البلدان الأعضاء على تعزيز القدرات التنفيذية لأجهزة الجمارك والشرطة فيها ، وعلى التحري عن مصادر الأموال التي يحوزها المشتبه باتجارهم في العقاقير . وأيد المؤتمر ، إضافة الى ذلك فرض ضوابط صارمة على صنع واستيراد وتصدير السلائف والمستحضرات الكيميائية المحددة اللازمة لانتاج العقاقير خلافاً للقانون .

١٥١ - وفي بوليفيا ، استمرت بنشاط الزراعة غير المراقبة وغير المشروعة لشجيرة الكوكا طوال عام ١٩٨٥ . وتقدر السلطات أن بوليفيا انتجت في هذا العام ما بين ١٢٠ و ١٦٠ ألف طن من أوراق الكوكا . وفي حين بقيت منطقتا شابار ويونغاس المركزين الرئيسيين للزراعة غير المشروعة ، تزايدت أنشطة إنتاج الكوكايين في مقاطعتي بيني وسانتا كروز اللتين يقوم المتجرون بإنشاء مرافق تكرير ضخمة فيهما .

١٥٢ - وقد أعلنت الحكومة الجديدة ، التي شكلت في عام ١٩٨٥ ، عزمها على استخدام مواردها لضرب الاتجار بالمخدرات ومنع الفساد المؤسسي الذي كان يهدد أمن الدولة . وفي تموز/يوليه ، بدأت السلطات بدعم تقني ولوجستي من الولايات المتحدة ، بالتفتيش عن مرافق تكرير الكوكايين في منطقتي بيني وشابار في الوسط الشمالي من بوليفيا وتدميرها . ورغم أن المتجرين الرئيسيين أفلحوا في الفرار ، تعتبر السلطات أن العملية كانت ناجحة اجمالاً . وقد سن في تموز/يوليه مرسوم اشتراعي جديد ، يقضي بتسليم الأموال المصادرة من المتجرين الى المؤسسات الحكومية العاملة في الحملة التي يشنها البلد ضد الاتجار غير المشروع بالعقاقير واساءة استعمالها . وتتخذ السلطات الآن تدابير ترمي الى منع المتجرين من اقامة منشآت التكرير مجدداً . وقد هبط سعر أوراق الكوكا في بيني وشابار هبوطاً كبيراً يتيح الفرصة لاقناع المزارعين بالانتقال الى محاصيل أخرى . والهيئة تحث على اغتنام هذه الفرصة على أكمل وجه .

١٥٣ - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بيرو الجديدة ، بعدما تعهدت باسناد أولوية عالية لمحاربة الفساد والاتجار غير المشروع في العقاقير ، هناك ما يشير الى مزيد من التوسع في زراعة الكوكا خلال الجزء الأخير من عام ١٩٨٥ وبداية عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك ، ثمة اتجاه الى نقل معامل تجهيز الكوكايين بحيث تقترب من مناطق زراعة ورقة الكوكا ، مما أدى الى زيادة في كميات عجينة الكوكا والكوكايين المتوافرة لاستهلاك السكان المحليين . ولا يزال تدخين عجينة الكوكا وكذلك اتساع نطاق تعاطي الكوكايين مسألة مقلقة للغاية للسلطات البيروفية .

١٥٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٨٦ ، شنت السلطات البيروفية حملة كبرى ضد مهابط الطائرات السرية ومعامل تجهيز الكوكايين . ودمرت الطائرات ١٤ من مهابط الطائرات هذه وأربعة معامل كبيرة في غابات شمال البلد . وأعلنت الحكومة أنها ستشن هجوماً كبيراً مماثلاً في أعالي وادي هوالاغا ، وهو أكبر مناطق زراعة الكوكا غير المشروعة في بيرو . وقد عرقلت شدة الاضطرابات في هذه المنطقة الى حد كبير ما سبق بذله من جهود لمكافحة العقاقير .

١٥٥ - وفي البرازيل ، تزايد الاتجار غير المشروع بالعقاقير تدريجياً خلال السنوات الأخيرة ، ويحتمل أن يستمر في الزيادة . فحدود البرازيل الطويلة مع كل من كولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراغواي ، وكذلك أقاليمها الشاسعة التي تكاد تكون غير مستكشفة بعد ، تتيح لتجار العقاقير غير المشروعة مساحات ضخمة يمكن أن يمارسوا فيها نشاطهم غير المشروع من زراعة وصنع واتجار .

١٥٦ - وقد قامت الحكومة منذ عام ١٩٨٣ بعدة حملات لاستئصال الكوكا في ولاية أمازوناس، اذ يبدو أن غالبية الزراعة تتركز فيها . وتم بالفعل تدمير بضعة مئات من الهكتارات المزروعة بالكوكا . وبالإضافة الى ذلك ، كشفت السلطات عددا من معامل تجهيز الكوكايين ودمرتها ، كما ضبطت كميات كبيرة من كيميائيات معينة تستعمل في صناعة الكوكايين غير المشروعة .

١٥٧ - والبرازيل هي المنتج الكبير الوحيد في أمريكا الجنوبية لكيميائيات معينة ، وأهمها الآسيتون واثيل الاثير ، وعلاوة على ذلك ، يشكل هذا البلد نقطة دخول لكيميائيات وارداة من الولايات المتحدة وأوروبا . وتوجه عمليات الانفاذ التي تضطلع بها السلطات صوب الحد من تهريب هذه المواد الكيميائية الى البلدان المجاورة . وقد حد بعض الشيء من نجاح هذه الجهود تزايد استعمال هذه الكيميائيات في عمليات المختبرات الحديثة الانشاء داخل البرازيل نفسها .

١٥٨ - وتجري زراعة القنب غير المشروعة أساسا في الجزء الشمالي الشرقي من البلد . وضبطت السلطات كميات ضخمة من القنب في عام ١٩٨٥ . ونفذت عمليات محدودة للإستئصال في السنوات الأخيرة .

١٥٩ - وفي كولومبيا ، لا يزال مستوى النشاط المرتفع في مقاومة الاتجار غير المشروع مستمرا . فقد تم تدمير مناطق واسعة من زراعات القنب غير المشروعة . وتولت وحدات خاصة من الجيش والشرطة مسؤولية تدمير مزارع الكوكا يدويا فضلا عن تجربة استئصال نبات الكوكا برش مبيدات الأعشاب من الجو . وقد أفادت السلطات بأنه ما أن تثبتت هذه التجارب فعالية الكيميائيات المستعملة فانها ستقوم بعمليات استئصال كبيرة بالرش الجوي ، من أجل تدمير زراعات الكوكا غير المشروعة ، وتقدر مساحتها بما يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ هكتار .

١٦٠ - وتم اتلاف عدة أطنان من الكوكايين ، كما أزيلت معامل كثيرة لتكرير الكوكايين، وضبت كميات من الكيميائيات . ودمرت كذلك مهابط سرية للطائرات في كل من كولومبيا والبلدان المجاورة ، بالتعاون مع السلطات المعنية .

١٦١ - وقد انزعجت الحكومة من الزيادة الملحوظة في اساءة استعمال العقاقير ، وخاصة تدخين عجينة الكوكا ، فبادرت بشن حملة وطنية تستهدف التربية في المقام الأول . وأحد أهداف هذه الحملة تزويد المؤسسات الحكومية والخاصة بمواد تربية واعلامية وعلمية . فعلى سبيل المثال ، نشرت صحيفة هذا البلد الرئيسية ، على نطاق واسع ، كتيباً بعنوانه "أفضل الحياة" ، يصف أنواعا مختلفة من الادمان ، ويشرح كيفية التعرف عليها ، ويشير الى أماكن مرافق العلاج . وتستهدف هذه الحملة أساسا الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ سنة و ٢٥ سنة ، وهي الفئة السكانية الأكثر تأثرا بعقاقير مثل عجينة الكوكا والقنب .

١٦٢ - وفي شباط/فبراير ، سنت الحكومة تشريعا جديدا خاصا بمراقبة العقاقير ، من شأنه أن يوسع نطاق صلاحيات المجلس الوطني لمراقبة العقاقير ، كما أنشأ لجنة خبراء استشارية مهمتها وضع الخطوط العريضة للسياسات والاستراتيجيات الرامية الى مكافحة

إساءة استعمال العقاقير . ويشدد هذا القانون العقوبات على الجرائم المتعلقة بالعقاقير ، ويفرض غرامات مرتفعة جدا . وعلاوة على ذلك ، يركز القانون على جانب الوقاية .

١٦٣ - وكانت اكوادور تستخدم في السنوات الأخيرة أساسا كبلد عبور لمشتقات الكوكا التي يأتي معظمها من بيرو وبوليفيا . بيد أن مساحات شاسعة من الكوكا المزروعة بصورة غير مشروعة اكتشفت داخل اكوادور ، وتتخذ الحكومة حاليا اجراءات مضادة نشطة ازالة ذلك .

١٦٤ - وقد أسفرت عدة حملات انفاذ أجريت في الجزء الشمالي الشرقي من البلد من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حتى نيسان/أبريل ١٩٨٦ عن تدمير ما يقرب من ٦٠٠ هكتار من شجيرات الكوكا . وعلاوة على ذلك ، تمت ازالة ٨١ مختبرا ، كما ضبطت كميات كبيرة من كيماويات معينة تستعمل في صناعة الكوكايين غير المشروعة . ولا تزال سهولة توافر هذه الكيماويات في اكوادور تشكل خطرا بالغا . والسلطات مهتمة بوجه خاص بالزيادة الهائلة في تعاطي عجينة الكوكا . كما ينتشر تعاطي الكوكايين والقنب . وهناك برامج للتوعية الوقائية تنفذ في البلد بأسره .

أمريكا الوسطى

١٦٥ - ثمة زراعة غير مشروعة للقنب في معظم بلدان المنطقة ، كما يهرب القنب والكوكايين عبرها .

١٦٦ - ففي بليز ، لا تزال السلطات تواصل استئصال زراعة القنب غير المشروعة برش مبيدات الأعشاب من الجو . ويبدو أن تزايد أعمال العنف في الأحياء الشمالية من العاصمة ذو صلة بالعقاقير . وقد دمرت الشرطة مهابط للطائرات كان يستعملها المهربون .

١٦٧ - أما بنما ، فيجذب موقعها الجغرافي المهربين ، الذين يستخدمونها معبرا للقنب والكوكايين المهربين من أمريكا اللاتينية ، وكذلك لتبييض صفحة الأموال المتأتية من الاتجار بالعقاقير . ويزرع القنب بصورة غير مشروعة في هذا البلد . وقد استأصلت السلطات هذه الزراعات في عام ١٩٨٦ برش مبيدات الأعشاب من الجو ، وأدى ذلك الى انخفاض حاد في الانتاج .

منطقة الكاريبي

١٦٨ - في منطقة الكاريبي تتيح مئات الجزر ، وما يحيط بها من بحار وما يوجد فيها من مهابط غير شرعية عديدة للطائرات ، تسهيلات جاهزة لعمليات التهريب الدولي للعقاقير . وموقع هذه المنطقة الاستراتيجي بين مراكز الانتاج والاستهلاك غير المشروعين ، ووجود ترتيبات مصرفية تسهل تبييض صفحة الأموال المتحصلة من صفقات العقاقير ، يجعل بعض بلدان الكاريبي محط أنظار المهربين . والأرباح الطائلة التي تدرها عمليات الاتجار غير المشروع تعزز الفساد بل ترزعزع النظم السياسية نفسها .

١٦٩ - وواصلت الحكومة في جامايكا صراعها ضد زراعة القنب وتجارته غير المشروعين . وحدث انخفاض ملموس في كميات القنب المضبوطة بفضل حملات الاستئصال ، وهو ما تأكسد بعمليات المسح الجوي . وتعتقد السلطات أن المهربين يتجهون الآن بصورة متزايدة الى التهريب عبر الموانئ البحرية ، نتيجة لتشديد اجراءات الأمن في المطارات . وأصبحت الكميات المتزايدة من العقاقير المخفأة في شحنات من منتجات أخرى تشكل خطرا على صادرات جامايكا المشروعة .

١٧٠ - وثمة قلق بالغ من قلة مرافق التأهيل ، خاصة فيما يتعلق بتعاطي الكوكايين . ومن المقرر اجراء استقصاءين في هذا البلد لدراسة الأنماط الوبائية واستعراض أحوال مرافق التأهيل .

افريقيا

١٧١ - هناك ٥١ بلدا في هذه القارة ، منها ٣٠ بلدا طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ ، كما أن ٢١ بلدا من هؤلاء أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ أيضا . وهناك ٢١ بلدا ليست أطرافا في أي من الاتفاقيتين . وقد قدم أكثر من نصف بلدان المنطقة المعلومات التي طلبتها الهيئة عام ١٩٨٥ ، وقدمت غالبية البلدان الأخرى معلومات جزئية ، وهناك بلد واحد لم يقدم أية معلومات . وثمة حاجة مسبقة في الكثير من البلدان ، ألا وهي الاعلان عن التزام صريح بمراقبة العقاقير مراقبة فعالة على مستوى السياسات .

١٧٢ - ويقتضي تحقيق تحسن في تقديم التقارير عامة تعزيز التشريعات الوطنية وأجهزة المراقبة ، وتحسين رصد واردات العقاقير وكذلك عمليات البيع بالتجزئة ، وزيادة عدد الكوادر المدربة ، لأن عددهم في الوقت الراهن أقل مما ينبغي . وهناك حاجة الى استقصاءات عن مدى اساءة استعمال العقاقير ، من أجل وضع برامج للوقاية من اساءة الاستعمال وتقليلها .

١٧٣ - ويساء استعمال القنب في كل أرجاء القارة . وينتج هذا العقار في بلدان كثيرة . وتهرب كميات كبيرة منه الى الخارج ، لا سيما الى أوروبا الغربية ، من المغرب أساسا ، وان كان يهرب أيضا بصورة متزايدة من بلدان جنوب الصحراء ، خاصة غانا ونيجيريا . وقد ضببت في بعض البلدان معدات تستخدم لاستخراج الراتنج والزيت ، وهي علامة تنذر بالخطر .

١٧٤ - أما الهيروين ، الذي لم يكذ يعرف في افريقيا حتى وقت قريب ، فيجري تعاطيه الآن في موريشيوس ونيجيريا . ويستخدم هذان البلدان كمعبر للهيروين الوارد من مصادر في آسيا ، قاصدا أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وهناك بلدان عبور أخرى مثل كوت ديفوار وغانا ، حيث ضببت بالفعل كميات كبيرة من الهيروين ، معرضة بشددة لأن تصح مراكز للتعاطي . وكثيرا ما يستخدم مواطنو عدد من البلدان الأفريقية كسعاة في عمليات التهريب الدولية للهيروين وغيره من العقاقير .

١٧٥ - وثمة تطور خطير آخر في الآونة الأخيرة ، هو ظهور الكوكايين ، كما يتبين من المضبوطات في كوت ديفوار وغانا ونيجيريا . ويشير هذا الى أن المهربين يحاولون انشاء مسالك للتهريب من أمريكا الجنوبية عبر افريقيا الى مناطق أخرى . وبدأ بالفعل تعاطي الكوكايين في بعض البلدان .

١٧٦ - أما الاتجار غير المشروع بالمؤثرات العقلية فهو كبير ومتزايد ، وتتفاقم باطراد خطورة مشكلة اساءة الاستعمال . ويسهل الحصول على الامفيتامينات ومستحضرات السيكوباربيتال في غرب افريقيا ، ودرجة أقل في وسط افريقيا . وهناك قدر كبير من الاتجار غير المشروع في العقاقير في شرق افريقيا وجنوبها ، بينما تتركز اساءة الاستعمال في الجنوب الافريقي . وقد ضببت كميات من الديازيبام مؤخرا في عدد من البلدان الافريقية .

١٧٧ - ويقوم عدد متزايد من البلدان بتعزيز التشريعات المتعلقة بمراقبة العقاقير ، ومنها بوتسوانا وكوت ديفوار وملاوي ونيجيريا وسوازيلاند .

١٧٨ - وفي عام ١٩٨٦ ، وسع الأونفدك نطاق دعمه لبرامج مراقبة العقاقير في البلدان الافريقية توسيعا كبيرا . فاستحدث برامج جديدة في كل من بنن وموريشيوس ونيجيريا والسنغال والصومال والسودان وزمبابوي . وتتضمن مساعدات الصندوق مشاريع تستهدف الوقاية من اساءة استعمال العقاقير ، وتدريب موظفي الشرطة والجمارك ، وتوفير المعدات المخبرية المستخدمة في التعرف على المواد المصادرة . ويتطلب الوضع المتدهور دعما فعالا من المجتمع الدولي .

١٧٩ - ويجري أيضا تقديم المساعدة الدولية من أجل تحسين تقيد البلدان بأحكام المعاهدات فيما يتعلق بحركة العقاقير المشروعة . وتتمثل مساهمة الهيئة أساسا في توفير التدريب للموظفين الوطنيين . وعقدت الهيئة في مدغشقر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بمساعدة مالية من الأونفدك ، طقتها الدراسية التدريبية الاقليمية الافريقية الثانية لمسؤولين اداريين عن رصد حركة العقاقير المشروعة ، جاءوا من ٢٥ بلدا . وسوف يتضح مدى نجاح هذه الحلقة من تحسن التقارير المرفوعة الى الهيئة من البلدان المشتركة في السنوات القادمة . وسيجرى تقييم في هذا الصدد .

(التوقيع)

أدولف - هاينريخ فون آرنيم

المقرر

(التوقيع)

بيتي س . غو

الرئيسة

(التوقيع)

عبدالعزیز باهي

الأمين

فيينا ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

الحواشي

- (١) كانت عضوية الهيئة خلال عام ١٩٨٦ كما يلي : السيد أدولف - هاينريخ فون آرنيم ، الدكتور جيحي كاي ، الأستاذ جون إبيبي ، الأستاذ رامون دي لا فونتي مونيز ، الدكتور ديبغو غارسيز - جيرالدو ، السيدة بيتي س. غو ، السيد بن هويغه بريكماتز ، الأستاذ س. أوغوز كايالبي ، الدكتور محسن كشك ، السيد صاحب زادة رؤوف علي خان ، الأستاذ بول رويتر ، الأستاذ برور أ. ريكسيد ، السير ادوارد ويليامز . وللإطلاع على السير الذاتية لأعضاء الهيئة يمكن الرجوع الى المرفق الأول للتقرير عن عام ١٩٨٥ (E/INCB/1985/1) .
- (٢) اتفاقية سنة ١٩٦١ ، المادة ٩ (٢) و (٣) .
- (٣) المادة ٦ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، والمادة ٢٤ من اتفاقية سنة ١٩٧١ .
- (٤) E/CN.7/1987/2 .
- (٥) المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، والمادتان ٢١ و ٢٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ .
- (٦) أنظر الفقرات ٦٣ - ٧٧ .
- (٧) أنظر الفقرتين ٦٣ و ٦٤ .
- (٨) أنظر أيضا الفقرات ٧ - ١٠ أعلاه .
- (٩) أنظر الفقرة ٤٥ أعلاه .
- (١٠) بوليفيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوتشيا وليبيريا .
- (١١) المادة ٣١ ، الفقرة ٥ .
- (١٢) أنظر الوثيقة E/INCB/1986/3 ، الجدول السابع (ج) .
- (١٣) "طلب وعرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية" (E/INCB/1985/1/Supp.) .
- (١٤) القرار ٢١/١٩٨٤ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ .
- (١٥) "طلب وعرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية" (E/INCB/52/Supp.) .
- (١٦) تعرف المادة ١ (ك) من الاتفاقية " المنطقة " بأنها " أي جزء من دولة يعتبر ، بموجب المادة ٢٨ ، كيانا مستقلا لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية " .
- (١٧) اقرار ١٥/١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (١٨) اتفاقية سنة ١٩٧١ ، المادة ١٢ .
- (١٩) القرار ١٥/١٩٨٥ .
- (٢٠) E/CN.7/1987/2 .
- (٢١) E/INCB/1985/1 ، الفقرات ٥٦ - ٦١ .
- (٢٢) المادة ٣٠ ، الفقرة ١ ، الفقرة الفرعية (ب) ، والفقرة ٢ .
- (٢٣) E/INCB/1985/1 ، الفقرات ٣٥ و ١٥١ و ١٥٥ .
- (٢٤) قرار المجلس ١٢/١٩٨٢ .
- (٢٥) المادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، والمادة ٢١ من اتفاقية سنة ١٩٧١ .
- (٢٦) الاجتماعان ١٧ و ١٨ للجنة الفرعية ، شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر
- ١٩٨٤
- (٢٧) تتألف من اندونيسيا وبروناي وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا .
- (٢٨) E/INCB/1985/1 ، الفقرة ١٥١ .
- (٢٩) أنظر الفقرة ١٢ .
- (٣٠) أنظر الفقرة ١٢ .

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات بمسؤوليات السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، في سبيل قصر زراعة وانتاج المخدرات وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفير الكميات المطلوبة من هذه المواد للأغراض المشروعة ، ولمنع زراعة هذه المواد وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة ، أيضا ، المراقبة الدولية للعقاقير التي تتناولها هذه الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن كافة مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ، وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات الضرورية للأغراض الطبية والعلمية ، وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تحويل هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ، وأن تقرر ما اذا كان ثمة خطر في أن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ، وأن تطلب ايضا في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد ، عند الاقتضاء ، هذه الحكومات في التغلب على تلك الصعوبات . لذلك ، فإن الهيئة كثيرا ما أوصت ، بل أنها ستوصي أكثر بمقتضى بروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم المساعدات المتعددة الأطراف أو الثنائية -التقنية أو المالية أو كلاهما معا - الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات . ومع هذا ، فللهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت اليها أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في الحالات التي تعتقد فيها بأن ذلك سيكون السبيل الأكثر فعالية لتيسير التعاون وتحسين الموقف . وتخسول أحكام المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف ، كوسيلة أخيرة تلجأ اليها ، بأن توقف استيراد المخدرات من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي أن الهيئة لا تكتفي باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل أنها على العكس ، تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وحتى يمكن للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للمخدرات ، وذلك بالنسبة للتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع . ومن ثم تنص المعاهدات على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع معظم الحكومات - الأطراف وغير الأطراف على حد سواء - هذه الممارسة . وبناء على ذلك ، تقوم الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، بتنفيذ نظم تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات والاحصاءات المتعلقة بها . وان أول هذه النظم ، ويشتمل في تحصيل الاحتياجات المشروعة المقبلة ، يمكن الهيئة من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . وشانسي هذه النظم يمكن الهيئة من ممارسة رقابة ذات أثر رجعي . وأخيرا تستطيع الهيئة ، من خلال المعلومات عن الاتجار غير المشروع ، التي تتلقاها مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة ، أن تقرر ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي من البلدان ، وأن تطبق ، عند الاقتضاء ، التدابير الواردة في الفقرة السابقة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.